



PROVISIONAL
A/39/PV.22
10 October 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٠٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	الرئيس :
(المغرب)	السيد بن جلون (نائب الرئيس)	ثم :

— البند ٩ من جدول الأعمال (تابع) [٩]
خطاب السيد رشيد كرامي رئيس وزراء* ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية

ألقى كلمة كل من :

السيد جورج (أنغولا)

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

السيد مايسو (اوروغواي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية. ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة
من المحضر .

84-64127/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد جورج (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ بضعة أيام علمنا بارتياح له ما يبهره أن المجتمع الدولي انتخب د بلوماسيا افريقيا مرموقا وممثلا بارزا لزامبيا ، رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

وإذا كان هذا الاختيار يبرهن من ناحية على الاعتراف بجدارتكم ويمثل المكافأة العادلة على ما بذلتموه من جهود دائبة لاسيما فيما يتعلق بالدفاع عن حق الشعوب في الحرية والاستقلال ، فهو يشكل من ناحية أخرى تقديرا لبلدكم المعروف عنه تمسكه بالمُثل والقضايا النبيلة والذي تقيم معه جمهورية أنغولا الشعبية علاقات صداقة وتضامن وتعاون ممتازة .

ولذا فانه لمن دواعي سرورنا البالغ أن نضم صوتنا باسم حكومة جمهورية أنغولا الشعبية الى التهاني الحارة الموجهة اليكم ونرجو لكم أكبر قدر من النجاح في اضطلاعكم بهذه المسؤوليات الجسام .

واسمحوا لنا أن نفتنم هذه الفرصة لنعرب لسلفكم السيد خورخي ايويكا عن عميق تقديرنا واعجابنا بالاسلوب الكفوء والمبصر الذي انتهجه في الاضطلاع بمهمته وأن نعبر له عن أطيب أمنياتنا بالنجاح في مهامه الرئاسية وبالرخاء لشعب بنما .

كما نود أن نكرر للسيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة عميق امتناننا لوضوحه وجديته المثلى في الذود عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ولما اضطلع به من أعمال جديرة بالثناء في صدق تخفيف حدة التوترات وتسوية العديد من النزاعات رغم النقص البين في الموارد المتاحة له .

ان أسرة الأمم المتحدة قبلت مؤخرا في عضويتها دولة جديدة هي بروني دار السلام .

وتضم حكومة أنغولا صوتها لكل الذين رحبوا بهذا البلد وتمنوا له مستقبلا
يعمه الرخاء .

وأملا في أن يلقى ، ان عاجلا أو آجلا ، عدد متزايد من الدول الأعضاء في الأمم
المتحدة وليس عدد قليل منها فقط آذانا صاغية عندما تتحدث أمام هذه الجمعية الموقرة ،
فاننا نجد لزاما علينا أن نكرر ما سبق أن قلناه من قبل ، نظرا لعدم حدوث أى تغيير هام
أو ايجابي يتيح التصدي لتدهور الحالة الدولية على نحو مطرد في السنوات الأربع الأخيرة .
ففي كل دورة تعقد ها الجمعية العامة للأمم المتحدة نأتي جميعا لنعيد تأكيد
تمسكنا بالاهداف والمبادئ النبيلة لميثاق الامم المتحدة ونكرر التزامنا بقضية الحرية والسلم
والعدل والديمقراطية والتضامن والتنمية والتعاون .

وتستهل كل كلمة على نحو يكاد لا يتغير ، بالتأكيد على أن الدورة العادية
للجمعية العامة تعقد في وقت حرج للغاية وأن الحالة الدولية تزداد سوءا الى حد يهدد
بشكل خطير بقاء البشرية .

بيد أنه لا يمكن انكار وجود هوة بين الأقوال المنمقة وأفضل النوايا من ناحية
واحترام هذه الأقوال والنوايا وتحقيقها من ناحية أخرى ، وتزداد هذه الهوة اتساعا في
كل دورة . كما اننا جميعا لا نفعل شيئا سوى تكرار ما نقوله كل عام ، ونحن بذلك نعرض
للنفاق قوة الاحتمال وروح التسامح اللتين يتحلى بهما أولئك الذين يتعين عليهم الاصفاء
لنا ومصداقية المتكلمين أمام هذه الجمعية .

وقد أعربنا مرارا من فوق هذا المنبر عن عميق قلق حكومة جمهورية أنغولا الشعبية
ازاء عجز الهيئات الدولية المختصة أو تخليها عن التصدي لانتشار بؤر التوتر التي تشيرها
الدول الامبريالية على نحو مباشر أو غير مباشر .

ولا تخفى على أحد هنا الاسباب والعوامل المسؤولة عن هذه الصورة الدولية القاتمة .
ونحن نكرر السؤال التالي : الى متى ستظل الشعوب والحكومات المحبة للسلم والعدل
تنتظر من الهيئات المختصة القائمة داخل الامم المتحدة أن تضطلع حقا بمسؤولياتها وتتخذ

أكثر التدابير فعالية . الأمر الذي يعد في الواقع في متناولها - ازاء هؤلاء الذين ينتهكون المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ويشنون الحروب الاستعمارية ويدبرون العدوان بجميع أشكاله مباشرة كانت أو غير مباشرة ، على الدول التي تتخذ مواقف مستقلة وتقدمية ، ويمارسون النهب الاقتصادي في البلدان المتخلفة ويصرون على الحيلولة دون الحد تدريجيا من اتساع الهوة القائمة بين البلدان الغنية أو المتقدمة النمو والبلدان الفقيرة أو المتخلفة ، والذين يعرقلون عمدا الجهود الجادة التي تبذلها البلدان الاشتراكية والقوى التقدمية والديمقراطية لتحقيق الانفراج ونزع السلاح العام والكامل ، والحظر الشامل لصنع أو استخدام أسلحة الدمار الجماعي ولاسيما الأسلحة النووية ، والذين يحثون على استمرار سباق التسلح الأمر الذي يدر لمؤسساتهم العسكرية أرباحا خيالية ويفضي الى تزايد الميزانيات والنفقات العسكرية ، والذين يضاعفون من اجراء المناورات العسكرية الضخمة بهدف تخويف بعض الشعوب والدول بل وربما لشن عدوان عليها ، والذين لا يحترمون القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، والذين يسعون الى تقويض سلطة وجهود الامين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بانجازه لمسؤولياته الكبرى ، وذلك بعدم تزويده بالوسائل الضرورية ، والذين يهددون السلم والأمن الدوليين عن طريق التدخل العسكري والاحتلال غير المشروع للأراضي ، وبالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وبعدم احترام مبدئي عدم اللجوء للقوة وتسوية المنازعات عن طريق المفاوضات .

كل هذه الجوانب ، وعلى الأخص سباق التسلح المحموم وما يصحبه من شبح الحرب النووية ، تؤدي الى زيادة ضخمة في النفقات التي تزيد بدورها من التضخم وتؤدي الى العجز الضخم في الميزانيات وتقلل من حجم المساعدات الاقتصادية - التي انكسرت بالفعل - التي تقدم للدول المتخلفة ، وهو عامل أسهم في حد ذاته في الأزمة الاقتصادية الحالية التي لا يمكن أن تحل الا باتخاذ تدابير لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو اجراء نادت به منذ عدة سنوات ، حركة بلدان عدم الانحياز .

ازاء هذا الموقف المثير للقلق والذي يوضح الخطر الذي يتعرض له مستقبل الشعوب وفي مواجهة المأساة المتزايدة التي يعانيها ملايين البشر الذين ما زالوا محرومين من حريتهم وحقوقهم في اختيار مصيرهم ولا يمتلكون الطرق والوسائل القادرة على مقاومة العبودية والمهانة والطفغان والبؤس والمجاعة والجهل والجوع ، أصبح من الضروري أن تلتزم هذه الدورة العادية للجمعية العامة بالبحث عن الوسائل الفعالة لحل المشاكل التي تصيب الانسانية .

واذا ما نظرنا الى المشاكل التي تواجه القارة الأفريقية فاننا نحس مرة أخرى أن الموقف الراهن في الجنوب الأفريقي يجب أن توليه هذه الدورة للجمعية العامة عناية خاصة ، اننا نواجه طريقا مسدودا لتوقف التطورات في عملية حصول ناميبيا على استقلالها . ولا يجهل أحد أن المسألة الناميبية قد نوقشت باستفاضة في العام الماضي في اطار حركة بلدان عدم الانحياز ، وفي مجلس الأمن وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأنه أعقب ذلك بذل جهود دبلوماسية من قبل الأطراف المهتمة من أجل التوصل وفقا للتفاهم الذي تم في لوساكا الى فض الاشتباك المنفرد لقوات جنوب افريقيا في أراضي أنغولا ، وايجاد ظروف مواتية للتفاوض بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ونظام بريتوريا تحت اشراف الأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن .

ورغم التعهد الجدي من جانب أنغولا وسواجو ، فان فض الاشتباك العسكري لجنوب افريقيا الذي تقرر أن يحدث خلال فترة ٣٠ يوما لم يتم . وقدم نظام بريتوريا بانتظام سلسلة

من الذرائع خلال الأشهر السبعة الماضية . وقد أصبح من الواضح أن هناك افتقارا إلى الجدية من جانب جنوب أفريقيا التي تحاول متعمدة تأجيل أو منع عملية استقلال ناميبيا بمحاولتها الآن إقامة رابطة مزدوجة ، بمعنى أن تخضع استكمال سحب قواتها لنتائج المفاوضات الجارية مع سوابو من جانب ، وأن تضع شروطا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هي سحب القوات الأمية الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية من جانب آخر .

وفي هذا الصدد نرى من المفيد أن نذكر بما جاء في البيان المشترك لحكومتي أنغولا وكوبا في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤ فقد ورد ما يلي :

" في إطار هذا الجهد الذي تبذله أنغولا من أجل اقرار السلام من جانب أنغولا ، مازال البيان المشترك الصادر في ٤ شباط/فبراير ساري المفعول ويشكل مجموعة من المبادئ يمكن أن يقوم طيها أي حل تفاوضي من شأنه أن يقضي على التوتر الحالي وأن يضمن السلام والاستقلال التام لأم هذه المنطقة .

" وفي التزام دقيق لاحكام ذلك البيان المشترك ، تؤكد حكومتا أنغولا وكوبا مرة أخرى انهما سوف تستأنفان ، بمحض ارادتهما وفي إطار ممارستهما لسيادتهما ، الانسحاب التدريجي للقوة العسكرية الأمية الكوبية عندما يتم تحقيق الشروط التالية :

" ١ - الانسحاب من جانب واحد لقوات جنوب أفريقيا العنصرية من أراضي أنغولا ،

" ٢ - التطبيق الدقيق للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وحصول ناميبيا على استقلال حقيقي والانسحاب الكامل لقوات جنوب أفريقيا التي تحتل هذا البلد بطريقة غير مشروعة ،

" ٣ - وقف جميع أعمال العدوان المباشر أو التهديد بالعدوان على جمهورية أنغولا الشعبية من قبل جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائهما ،

" ٤ - وقف كل مساعدة لمنظمة " يونيتا " المناهضة للثورة ولاية مجموعة عميلة أخرى من جانب جنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية وحلفائهما ،

" فاذا ماتم تحقيق هذه المطالب سوف يتم احترام قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وسوف يتم احترام القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية " .

من الواضح ان ان الحكومتين الأنغولية والكوبية لم تشككا مطلقا في مبدأ انسحاب القوات الاممية الكوبية في حد ذاته ومن الواضح أيضا أن الحكومة الأنغولية قد اتخذت دائما موقفا يتسم بالمرونة مادام هذا لا يناقض المبادئ التوجيهية لسياستها الخارجية ومصالحها الوطنية . ولقد تقدمت انغولا باقتراحات بناءة في عدة مناسبات . ولهذا نرفض أن نكون مسئولين عن الجمود الحالي الذي نجد فيه عملية استقلال ناميبيا ، وهذه المسئولية تقع بالكامل على جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويبدو لنا من المفيد أن نؤكد مرة أخرى أن ناميبيا اقليم تحت وصاية الامم المتحدة منذ أكثر من ثلاثين عاما ، وهذا يعني أن أية دولة عضو في الامم المتحدة تتحمل مسئوليات مباشرة تجاه عملية استقلال هذا الاقليم . ويبدو للأسف أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الامم المتحدة قد تناسوا هذه المسئوليات لأنهم بتركهم هذا العبء الثقيل على عاتق الحكومة الأنغولية لا يتصرفون وفقا لهذه الولاية .

وفضلا عن ذلك اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في سنة ١٩٦٧ بإنشاء
او تشكيل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وتحديد مهمته .
ومن ثم تعرض الأسئلة التالية . من الذى يمنع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من
اداء مهمته ، وما هو السبب في ذلك ؟ لقد اتخذت منذ ذلك الحين قرارات عديدة فيما
يتعلق بوصول ناميبيا الى الاستقلال وعدم شرعية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا . فلماذا
لم تنل ناميبيا استقلالها قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ؟ هل كان ذلك بسبب الانفوليين
الذين ما كانوا قد استقلوا بعد او كان ذلك بسبب الكوبيين الذين لم يكونوا موجودين
آنذاك في انغولا ؟ كيف يمكن تحميل حكومة انغولا مسؤولية تأخر عطية حصول ناميبيا على
الاستقلال بالادعاء بانها متشددة ؟ الا يوجد لدى مجلس الأمن ما يقوله عن الفشل في
كفالة تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟

لقد أكد رئيس جمهورية انغولا الشعبية ،

" ان هذه العطية ، التي تتم بصورة بطيئة جدا ، مرتبطة بالفشل الاخير
في المفاوضات بشأن وقف اطلاق النار بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية
الفريية (سوابو) ونظام بريتوريا ، وهذا يجعل من الصعب الحفاظ على المناخ
الحالي من الانفراج على الحدود بين انغولا وناميبيا . لذلك من الضروري زيادة
ضغط الرأي العام العالمي على جنوب افريقيا لكي تحترم التزاماتها وتقيم اتفاقا لوقف
اطلاق النار مع سوابو وتعلن عن موعد تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ."

بيد انه كما قال الرئيس خوسيه ادواردوس سانتوس ،

" في الجزء الجنوبي من قارتنا ما زالت جمهورية انغولا الشعبية هي
الهدف الرئيسي للاستراتيجية العالمية للدول الامبريالية التي تحاول زعزعة استقرار
وتكثيف ايدى الحكومات الوطنية الشرعية القائمة في البلدان الافريقية والتي تناضل
من اجل تأكيد هويتها واستقلالها وسيادتها الوطنية ."

ومن ناحية اخرى لا يجهل احد التدور المطرد في الحالة الداخلية في جنوب
افريقيا مع تزايد التناقضات داخل نظام الفصل العنصرى البغيض ؛ فالمحاربون البواسل

من اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي مستمرون في اعمالهم السياسية والعسكرية ، ولا تزال الحقوق الاساسية للأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا تداس بالأقدام وتزداد الأعمال الوحشية والاعتقالات التعسفية . كل هذا يمكن ان نشهده قبل وبعد اتخاذ ما يسمى بالاصلاحات الدستورية .

ومن ثم فقد حان الوقت لكي تنهض كل دولة عضو في الأمم المتحدة بمسؤولياتها والتزاماتها - ولو لمجرد تأكيد مصداقية هذه المنظمة العالمية - وتقدم ، اذا استطاعت ، المساعدة بمختلف اشكالها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وللمؤتمر الوطني الافريقي وتقدم على وجه السرعة ، بصورة منفردة او جماعية ، جميع المساعدات المادية والمالية الممكنة الى جمهورية انغولا الشعبية ؛ وتبدأ حملة مكثفة دائمة على المستويين الدولي والوطني للمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات جنوب افريقيا من اراضي انغولا ، وتمارس كافة اشكال الضغط على نظام بريتوريا وعلى اصدقائه وحلفائه ايضا بما في ذلك العقوبات الالزامية الشاملة التي كثيرا ما نودي بها ولكن بعض الدول الغربية تحول دون تطبيقها حتى الآن ، وهدف هذه الحملة هو انها الاحلال غير الشرعي لناميبيا وكفالة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الابطال ودون اية شروط مسبقة سخيفة . ونود الان ذكر او اعادة ذكر موقف حكومة جمهورية انغولا الشعبية بشأن عمود من المسائل السياسية المحددة التي ما زالت تعكر صفو العلاقات الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين .

فيما يتعلق بالحالة السائدة في تشاد نرى انه من حق الشعب التشادي ان يحل مشاكله الذاتية دون اى تدخل عسكري اجنبي . ونعتقد انه ينبغي لممثلي ذلك البلد ان يكونوا في وضع يمكنهم من تقرير مستقبلهم عن طريق المفاوضات دون ضغوط او عوائق تشي مع جهود وقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

ونحن نؤكد قناعتنا بأن حل الصراع بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية يكمن في تطبيق القرار AHG/104 بشأن الصحراء الغربية الصادر عن مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة

الوحدة الافريقية . ومن المؤسف ان المملكة المغربية ترفض بعناد الشروع في مفاوضات مباشرة وهذا يشكل امتحانا وقد اقرار سيادى صادر عن رؤساء دول وحكومات افريقية مستقلة . واننا نعيد تأكيد تضامننا النضالي مع الشعب البطل في الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية ، ولا سيما المناضلون البواسل في جبهة البوليساريو .

ونعيد تأكيد تضامننا الذى لا يتزعزع مع الشعب الفلسطيني البطل وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية في نضالهما المتواصل من اجل استعادة وطنهما الذى اغتصبه الكيان الصهيوني ، واقامة دولة مستقلة . فضلا عن ذلك نعيد تأكيد تمسكنا بالاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر الدولي المعني بمسألة فلسطين الذى انعقد في جنيف في العام الماضي . ونطالب مرة اخرى بالانسحاب غير المشروط لاسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس . ونحیی جهود الشعب اللبناني الرامية الى ضمان وحدته وسيادته وسلامته الاقليمية . وفي هذا السياق نؤيد عقد مؤتمر سلم بشأن الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الاطراف المعنية او المهمة على قدم المساواة .

وفيما يتعلق بالمأساة التي يعيشها شعب تيمور الشرقية في ظل احتلال القوات المسلحة الاندونيسية ، لقد حان الوقت لكي يولي المجتمع الدولي ، بجديّة ودون مواراة ، الاهتمام للبحث عن حل دائم للمشكلة القائمة منذ تسعة أعوام .

لقد ألقى الآلاف من الوطنيين في السجن ومازالوا يسجنون ويعذبون . ومات آخرون في المجاهبات العسكرية أو اعدوا بدون محاكمة . وهناك من يموتون من الجوع . كما حظر على منظمة الصليب الأحمر الدولية الذهاب الى تيمور الشرقية بالرغم من أن مهمتها انسانية بحتة . وفي اطار ايجاد حل للنزاع من خلال المفاوضات ، وتمشيا مع قرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) ، اقترح قادة الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية خطة سلام تتضمن اجراء مباحثات مباشرة أو غير مباشرة بين البرتغال واندونيسيا والجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (جبهة فريتيلين) تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة تشكيل قوة متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة تضمن اقامة ادارة انتقالية وتطبيق أحكام مناسبة بشأن أماكن وجود القوات المتحاربة واجراء مشاورات حرة وديمقراطية لشعب الموبير وتحديد موعد لنقل السيادة .

وانه لمن المؤسف أن الحكومة البرتغالية لا تتحمل بوضوح وحسم مسؤوليتها التاريخية والسياسية والقانونية عن تيمور الشرقية . ان الحكومة الاندونيسية تتجاهل تماما اقتراحات السلام التي قدمتها جبهة فريتيلين والتي تستحق التأييد بلا تحفظ من قبل المجتمع الدولي .

ومع ذلك فاننا نشعر بالارتياح لرؤية أعضاء كونغرس الولايات المتحدة وقداسة البابا يوحنا بولس الثاني يعربون عن مشاعر القلق ازاء مذبحه شعب الموبير وللمواقف التي اتخذها حزبا العمال في استراليا ونيوزيلندا .

اننا نحث الأمين العام للأمم المتحدة على مواصلة جهوده لاجاد حل نهائي لهذه الحالة . ونتوجه بالنداء الى الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز لتتبني وتؤيد نضال شعب تيمور الشرقية الباسل .

ان امريكا الوسطى تعاني من تطورات مثيرة للقلق العميق نتيجة للتهديدات والتدخلات العسكرية للحكومة الامريكية لاسيما في نيكاراغوا والسلفادور . ان السلام

في هذه المنطقة يجب أن يتحقق من خلال حل سياسي على أساس التفاوض . ولهذا الغرض نؤيد المواقف الشجاعة التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا ، وكذلك جهود مجموعة كونتادورا التي تجلت في البيان الختامي الصادر عن تلك المجموعة .

ومن أجل أن يسود السلم في أمريكا الوسطى لا بد من أن يسود السلم في السلفادور ، وأن تنتهي الاعتداءات على نيكاراغوا والسلفادور . وفي هذا السياق نؤكد مجدداً تضامناً النشط مع جبهة فارابوندو مارتى للتححر الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية ، باعتبارهما الممثلين الشرعيين الوحيدين لشعب السلفادور .

اننا نجدد تأييدنا الثابت للثورة الكوبية ونددين الاعتداءات والتهديدات التي تمارس ضد الشعب الكوبي . ونعيد تأكيد مشاعر التضامن مع شعوب بنما وغرينادا وشيلي وأوروغواي وبوليفيا وبورتوريكو في نضالها العادل من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية واستقلالها وسيادتها الوطنية وسلامة أراضيها .

كذلك نكرر تأييدنا للجهود الرامية الى حل النزاع على الحدود بين غيانا وفنزويلا من خلال المفاوضات الثنائية . ومن جانب آخر ، وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة ، نعبر عن الأمل في أن تبدأ على الفور المفاوضات بين المملكة المتحدة والأرجنتين لاعادة جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الى الأرجنتين .

كذلك نؤكد من جديد تأييدنا لجهود دول الهند الصينية الرامية الى ضمان السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا دون تدخل اجنبي ، كما نؤيد مواصلة الحوار البناء بين أطراف النزاع . ومع ذلك نجد من غير المقبول أن يحرم الشعب الكمبوتشي من تمثيل جمهورية كمبوتشيا الشعبية له في الامم المتحدة . ان هذا ظلم يجب القضاء عليه .

ونجدد تضامناً مع القضية العادلة لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل التوحيد السلمي للبلاد دون تدخل اجنبي وانسحاب قوات أمريكا الشمالية من الجزء الجنوبي من أراضي كوريا . ولهذا الغرض ، نؤيد الاقتراح الخاص بعقد مفاوضات ثلاثية وابرام اتفاق سلام يحل محل اتفاق الهدنة .

ونكرر تأييدنا لموقف وجهود جمهورية أفغانستان الديمقراطية في سعيها الى
تطبيق الأوضاع فيها عن طريق المفاوضات حتى يتسنى احلال السلم فيها .
كما نكرر تضامننا الكامل مع حكومة وشعب قبرص وندعم جهودهما من أجل الحفاظ
على استقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها وعدم انحيازها .
ونتوجه مرة أخرى بندا^ء مسلح الى حكومتي العراق وايران لتوقفا الحرب وتجدا
حلا على أساس التفاوض يحسم النزاع القائم بينهما .

ومما يؤسف له حقا ان حكومة أنغولا مازالت مضطرة الى تكريس أكبر جزء من
مواردها البشرية والمادية للدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها . فلا بد من
وضع حد للحرب غير المعلنة التي فرضها علينا النظام العنصرى والفاشي في جنوب افريقيا .
ان الشعب الانغولي يتوق باعتزاز الى السلام . انه لم يعتد أبدا ولا يــــود
الاعتداء^ء على أحد . وأنه لا يرجو الا أن يعيش في سلام وأن يعمل من أجل بناء مستقبل
من التقدم والسعادة في اطار مجتمع عادل اختاره بحرية .
ان النضال مستمر .
والنصر مؤكد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين بأن

تقديم التهاني في قاعة الجمعية العامة بعد انتهاء المتكلم من القاء الكلمة أمر محظور .

خطاب السيد رشيد كرامي رئيس وزراء ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب السيد رشيد كرامي ، رئيس مجلس وزراء ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية .

امطح السيد رشيد كرامي ، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية ووزير الخارجية

إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري البالغ أن

أرحب بسعادة الرئيس السيد رشيد كرامي ، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية ووزير الخارجية ، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة .

السيد كرامي (لبنان) : سيادة الرئيس ، في مستهل القائي كلمة لبنان ،

يدفعني الموقف إلى أن أضم صوتي إلى من تقدمني من رؤساء الوفود ، مهنيًا إياكم ، باسم لبنان واسمي ، على انتخابكم رئيسًا لهذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ومع التهنئة ، أتمنى لكم كل نجاح ، وأنتم به جديرون ، لما تتحلون به من حكمة وخبرة ، ومن مقدرة واتزان ، ما يضمن نجاح أعمال هذه الدورة .

واني ، إذ أنوّه بنجاح رئاسة سلفكم ، فخامة الرئيس خورخي إيويكا ، في إدارة الدورة الماضية ، أسجل تقديري وتقدير بلدي لسعادة الأمين العام السيد بيريز دي كوبيار ، لما يبذله من جهد بالغ ، بانت ملامحه واضحة في تقريره السنوي الذي اطلعنا عليه .

أما دولة بروني دار السلام ، المنضوية الجديدة ، فنرحب بها بيننا ، ممثلًا بوفدها الذي نتمنى له كل نجاح في تمثيلها والدفاع عن حقوقها .

إن لبنان الذي عايش نشأة الأمم المتحدة وساهم في إرساء العديد من قواعد سلوكها ومناهجها ، يعلق أهمية بالغة على مستقبل هذه المنظمة وتأمين أهدافها

وتطوير أجهزتها ومؤسساتها ، كي تكون الملاذ الذي توخاه واضعو الميثاق ، والاطـار الذي من خلاله يتطلع العالم نحو مستقبل أفضل وسلام دائم .

لقد أصبحت الأمم المتحدة متسمة بطابع الشمول وعالمية التمثيل ، ولكنها تجسد نفسها في هذه المرحلة بالذات مهددة من حيث تضاؤل مستوى الامتثال لقراراتها ، فسي حين تضاعف مستوى التحدي لهذه القرارات . ولبنان ، بلدى الجريح ، يعلم أنه بمقدار ما تسترجع الأمم المتحدة أهليتها لحل مشاكل العالم يسترجع لبنان امكانياته الذاتية لحل مشاكله . من هنا فلبنان يعلّق أهمية كبرى على أن تبدأ في تنفيذ القرارات المتعلقة به ، وخاصة قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، فتعيد بذلك ثقتنا وثقة العالم بهذه المنظمة الموقرة .

ان لبنان يضع همومه واهتمامه أمامكم اليوم لأنها ، الى حد كبير ، هي تعبير عن الكثير من هموم واهتمامات العالم .

ان المآسي التي تلاحقت على شعبنا لم تقعه عن التفاؤل بمستقبل أفضل . فالتفاؤل لم يكن يوماً عند اللبنانيين انغماساً في التمني ، بل هو تعبير عن ارادة كامنّة وفاعلة . وشعب لبنان الذي اختبر أعقد وأمعب التحديات ، وواجه أسوأ الهجمات والاعتداءات ، لم يستسلم يوماً لواقع التردى ولا اعتبره محتوماً على مصيره ، بل تبلورت عنده الارادة الى عودة التلاحم والوحدة بين مختلف فئاته ، وأفرزت هذه الارادة حكومة الوحدة الوطنية التي لي شرف رئاستها .

ان حكومة الوحدة الوطنية التي تضم بين أعضائها القوى الأساسية والفاعلة على الساحة اللبنانية ، جاءت بعد مخاض وعذاب قلما حدث في التاريخ المعاصر مثلها ، فولدت الأمل في توحيد الصفوف من وراء الأهداف التي أعلنتها في بيانها الوزارى وهي الأمن والتحرير والاملاح السياسي ، والاعمار . وقد جاءت حكومتنا بتصميم على معالجة جذريّة لأسباب كل ما حدث ، ولتكثيف للعالم طاقات التصحيح الكامنة في الجسم اللبناني مثلما انكشفت في العقد الأخير مكامن الضعف والوهن فيه . وان أعادت حكومتنا الثقة في وحدة

البلد كطريق أساسي اوضع حد للصراعات والخلافات ، انصرفت الى معالجة القضايا الحياتية والأساسية بفعالية وجدية لاخراج لبنان من المعاناة الطويلة التي عاشها الس واحد الرجاء ، بما يضمن الاستقرار ويعيد البلاد تدريجيا الى وضعها الطبيعي .
اننا نشير الى ظروف نشأة حكومة الوحدة الوطنية ، لأن هذه الحكومة ، بالاضافة الى قيامها بالمهام الوظيفية الموكولة الى كل حكومة ، هي أيضا ، ووصفها عاملة على وحدة اللبنانيين واعادة الأمن والاستقرار الى لبنان ، تؤمن أحد شروط الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة ككل .

من هنا ينبع شعورنا بالمسؤولية التاريخية المطلقة على عاتقنا في هذه المرحلة بالذات ، اذ أن المهام الموكولة الى حكومتنا في الظروف الراهنة مهام تتأثر بأوضاع المنطقة كما تؤثر فيها . لذلك فنحن ، مع ادراكنا لطاقتنا وامكانياتنا ، ندرك أيضا الحدود لهذه الامكانيات، وبالتالي نرى أن خصوصيات القضية اللبنانية منفصلة ومتصلة بآن واحد مع القضايا الأساسية الناشئة عن الصراع العربي - الاسرائيلي .

تمر الأزمة اللبنانية حاليا في مرحلة حاسمة ودقيقة من مسارها المضني ، اذ أن لبنان شرع في حل مجموعة التناقضات التي تفجرت في كنفه منذ بضع سنوات ، وبدأ في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين انسحاب قوات الاحتلال المتواجدة على أرضه ، وبات على عتبة وضع جديد يمكنه من معالجة مشاكله بطرق سلمية . وأرى لزاما علىّ في كلمتي هذه التركيز على تلك التطورات الايجابية بالنظر لأهميتها ولطابعها المصيري بالنسبة لبلادى والمنطقة ككل .

ان الأولويات المباشرة لحكومتنا هي : الأمن، والتحرير ، والاصلاح السياسي ، والاعمار . وهذه أولويات بديهية لا بد من انجازها في أقرب وقت ممكن وبأسلم الوسائل وبمعمونة منظمتمكم الكريمة .

أولا ، الأمن : اخذت الحكومة بالفعل في استكمال خطة أمنية شاملة أدت الى توسيع رقعة سيطرة أجهزة الدولة ، وتوصلت بسرعة ودون اراقة دماء الى توحيد العاصمة بيروت والى ضبط السلاح الثقيل ومعالجة قضية المسلحين في أرجاء العاصمة . كما تسلم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي مسؤولية حفظ الأمن فيها ، وأعيد فتح مطار وميناء بيروت الدوليين . وتسعى الحكومة جاهدة لتنفيذ المرحلة التالية من خططها الأمنية الهادفة الى فتح الطرق الدولية ، والى تثبيت الأوضاع الأمنية والاقتصادية .

ومما لا شك فيه أن وعيا جديدا بدأ يحدد تصرفات اللبنانيين السياسية ويطلع توجهاتهم وممارساتهم ، فبعد أن صقلتهم الكوارث القتالية والآلام التي خلفتها ، باتوا يدركون أن عليهم مواجهة مشاكلهم المتراكمة بأنفسهم ، وأن مسؤولية انقاذ بلد هم واعادة السلام والاستقرار الى ربوعه تقع بالدرجة الأولى على عاتقهم شعبا

وقادة . وهم قد بدأوا بالفعل مسيرتهم الهادفة الى استعادة وطنهم من براثن المحنة التي اكتنفتهم ، ونجحوا في ارساء القواعد العظيمة الثابتة التي ستمكنهم من تشييد بنية اجتماعية وسياسية وقانونية جديدة ، يعيشون ويعملون في اطارها في المستقبل . الا أن جهدهم الصبور ما برح يصطدم بعوامل خارجية تتخطى نطاق ارادتهم وسيطرتهم . ومما لا شك فيه أن استمرار احتلال اسرائيل للأراضي اللبنانية هو أبرز تلك العوامل وأخطرها اطلاقا .

ثانيا ، التحرير : ان الاحتلال الاسرائيلي لجزء من بلادى يتسم بطابع مأساوى فريد يتعدى بكثير حجم أى نزاع اقليمي أو حد ودى عرفته منطقة الشرق الأوسط منذ عشرات السنين .

ان ضخامة الغزو الذى تعرض له بلدى ، ونتائجه المفجعة على السكان الأبرياء ، ووقعه التدميري الهائل على بنية البلاد بمجملها ، كل ذلك يجعل هذا الاحتلال ظاهرة بالغة الخطورة والعنف تتوجب معالجتها على حدة ووضع حد لها بسرعة قصوى .

ان استمرار احتلال اسرائيل لأجزاء من أرض بلدى يعرض وجوده ككل للخطر ويهدد امكانية استعادته لوحده وتماسكه في المستقبل المنظور ، اذ أن اسرائيل تحتل ثلث لبنان وتحكم مباشرة ربع سكانه .

فالقضية ليست مسألة حد ودى يتوجب تخطيطها أو مواقع يتوجب السيطرة عليها ، ولو كان الأمر كذلك لسهل التفاهم حوله نظرا لوضوح الخلفيات القانونية بصدده ولتوافر المبادئ والنصوص التي تؤكد حقوق لبنان في كافة هذه المجالات . ان القضية المطروحة الآن هي مستقبل ووجود بلد مستقل وعضو في هذه المنظمة وأحد مؤسسيها ، يتهدده خطر الانقسام والتشردم في حال استمرار احتلال أحد أجزائه . لذلك ، وتمهيدا لايجاد الطرق المؤدية الى الغاء نتائج الاحتلال لبلادى الذى كلفنا آلاف القتلى وقدر لا يحصى من الأضرار والتهجير والأحزان ، أرى لزاما عليّ أن أعرض أمام منظمتمك المبادئ الأساسية التي تحدد سياسة حكومتي تجاه هذه المسألة الحيوية .

أولاً ، ان لبنان مصمم على استعادة سيطرته على كامل أراضيها المحتلة خلال فترة زمنية محدودة ، ويعتبر ان انسحاب القوات الاسرائيلية الكلي الى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها ضرورة ملحة وألوية مطلقة بالنسبة له .

وثانياً ، ان اللبنانيين ، شعباً وقادة ، يدركون تمام الادراك أن استمرار الاحتلال لجزء كبير من وطنهم يعرض كياناتهم بأكملها للخطر ، وهم متفقون على ضرورة استعمال الدولة لكافة الوسائل التي بمتناولها وتجنيد لها لكافة الطاقات التي بحوزتها بغية التوصل الى هدف انهاء هذا الاحتلال . والمراهنة على خلافات مزعومة بهذا الصدد أو التناقص من قبل البعض عن المساهمة في مهمة التحرير المطلقة على عاتقهم تنم عن جهل مؤسف لواقع الوضع السياسي الحالي في لبنان ولصلابة تصميم اللبنانيين بكافة فئاتهم على استرداد حقوقهم واعادة توحيد وطنهم .

وثالثاً ، ان الممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان تشكل خرقاً يومية لمعظم مبادئ الأمم المتحدة ولبنود الاتفاقات الدولية التي تدعي اسرائيل احترامها . فسكان المناطق المحتلة يتعرضون لكافة أنواع القهر والاضطهاد التي تم التحقق منها من قبل جهات محايدة عديدة وجرى تفصيلها في سياق تقارير واضحة ودقيقة لمنظمات لا يمكن التشكيك في مصداقيتها . كما كانت هذه الممارسات موضع شكوى عديدة من لبنان ووزعت كوثائق رسمية للجمعية العامة ، وآخرها الشكوى التي تقدم بها الى مجلس الأمن وما آلت اليه معروف منكم جميعاً . الا أن هذه المعاناة مازالت مستمرة وابتات تتخذ أشكالاً جسدية ومعنوية واقتصادية وعسكرية ، تمس جوانب حياة المواطنين اليومية . فئات الأبرياء قابعون في معسكرات الاعتقال دون اتهام أو محاكمة ، والا جراءات الهادفة الى عزل المناطق المحتلة عن بقية أرجاء الوطن أصبحت من الشدة والتعسف بحيث أصبح أفراد العائلة الواحدة ينتظرون أسابيع طويلة للحصول على اذن لعبور البوابات الضيقة التي تتنازل قوات الاحتلال بفتحها من وقت الى آخر ، وعطية تدوير اقتصاد الجنوب جارية على قدم وساق فضلاً عن المشاريع المعروفة لاستغلال مياهاً وثرواتنا ، علماً بأن كافة هذه الممارسات غير الانسانية تعتبر خرقاً فاضحاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . ولبنان ، بانتظار الانسحاب الكامل ، يدعو مجدداً الدول الأعضاء في مجلس الأمن الى معالجة شكواه بهذا الصدد بروح من الحق والعدل ، والتي تمكن هذا المجلس من اتخاذ الاجراءات الفعالة الهادفة لوضع حد لتلك الممارسات .

وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التجاوزات الى بروز مقاومة وطنية مسلحة ضد هذا الاحتلال . وتشكل هذه المقاومة دليلا قاطعا على حيوية اللبنانيين وكبريائهم ، وتعبّر عن تصميمهم القاطع على استرجاع حقوقهم وسيادتهم وحريرتهم . ان لبنان يعتز بهذه المقاومة ويرى فيها انعكاسا مشعا وناصعا لايمان اللبنانيين بوطنهم ، وممارسة لحق مشروع عرفته وطبقته كافة الدول والشعوب التي تعرضت للاحتلال والغزو في فترات من تاريخها .

ان محاولة تصوير لبنان بأنه مرتع للارهاب هو تشويه للحقائق وذريعة لاستبقاء الاحتلال ومدخل لاستمرار الهيمنة وحق التدخل . ان هذا المنطق مرفوض شكلا وموضوعا .

ان لبنان يعاني من حوادث العنف التي تنتشر بمقدار انتشار قوة الاحتلال ومما ينتج عنه من غبن وحرمان . ان احتلال اسرائيل للجنوب والبقاع الغربي وراشيا والممارسات اللاانسانية المتواصلة الناتجة عنه تحمل في طياتها بذور عدم الاستقرار والعنف ، ولا بد من التفريق بين المقاومة المشروعة البطلة في الجنوب والاعمال الافرازية لهؤلاء الذين يلجأون الى العنف الفردي كتعبير عن فقدان الأمل . ان المقاومة أنبل وسائل التصدي للاحتلال . أما العمليات الانتقامية فهي أعمال فردية انتحارية تتم لأسباب ذاتية وهي تحصل في ككل المجتمعات بما في ذلك اسرائيل نفسها .

ويجب أن يعلم الجميع أن لبنان المستقل هو سيد قراراته والذين يطعنون في هذه الحقيقة هم أنفسهم الذين يطعنون في سيادته ويستهدفون الانتقاص من وحدته .

ان علاقات لبنان السيد مع أشقائه العرب كانت ولا تزال وستبقى المرتكز الرئيسي نحو انفتاحه على العالم .

ان هذه العلاقات ، بالاضافة لكونها تاريخية وحضارية وتراثية ، هي أيضا مصيرية بكل ما تشتمل عليه كلمة مصير من أبعاد . و اذا كانت هذه العلاقات هي ميزة علاقتنا مع كل العرب فكم بالأحرى مع سوريا الشقيقة الجارة ، التي تجمعنا معها روابط مميزة في جميع الحقول .

هذه هي حقيقة انتماء لبنان السيد الى بيئته العربية وطبيعة المسؤوليات المتبادلة بينه وبينها .

خاسا - يعتبر لبنان أن اتفاقية الهدنة الموقعة بينه وبين اسرائيل بتاريخ ٢٣ آذار/مارس سنة ١٩٤٩ والصادق عليها من قبل مجلس الأمن بقراره ٢٣ (١٩٤٩) بتاريخ ١١ آب/أغسطس سنة ١٩٤٩ هي المرجع القانوني الذي يرضى العلاقات اللبنانية الاسرائيلية . أما عن ادعاء اسرائيل بأن هذه الاتفاقية لم تعد سارية المفعول نتيجة للحرب الاسرائيلية العربية عام ١٩٦٧ ، فهذا الادعاء مغلوط ، ان لبنان عام ١٩٦٧ ، كما تعرف الأمم المتحدة ، لم يشترك في هذه العمليات الحربية ضدها ولم يعلن الحرب عليها .

فاتفاقية الهدنة بقي معمولا بها ، وقد تمت اللقاءات بموجها بين العسكريين الى ما بعد سنة ١٩٦٧ بمدة طويلة ، الأمر الذي يؤكد سريانها حتى الآن . ان الحكومة اللبنانية تعتبر أن هذه الاتفاقية لها طابع دائم ، وسوف تظل سارية المفعول الى أن يجرى تعديلها بصورة رسمية وصرحة من قبل الطرفين المتعاقدين وتحت اشراف الأمم المتحدة .

سادسا - يعتبر لبنان أن القرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين وافق عليهما مجلس الأمن ، يشكلان القاعدة القانونية الصالحة لتنظيم عملية الانسحاب الاسرائيلي من أراضي لبنان ، علما بأنهما ينصان على ضرورة انجاز هذا الانسحاب بصورة فورية وغير مشروطة . وعلى اسرائيل ، العضو في هذه المنظمة ، الالتزام بتنفيذ هذين القرارين والكف عن تجاهلها . وعلى المجتمع الدولي ، وخاصة مجلس الأمن ، مسؤولية

جسيمة تجاه شعب لبنان وسكان الجنوب والبقاع الغربي وراشيا على الأخص ، في اتخاذا
 الاجراءات العملية لوضع حد لهذا التجاهل .

سابعاً - ان الحكومة اللبنانية مستعدة لا تخاذا كافة الاجراءات العسكرية والادارية
 الكفيلة بجعل الجنوب منطقة آمنة بالنسبة لسكانه ، وقد أعدت خطة متكاملة لانتشار الجيش
 في المناطق الحدودية فور انسحاب القوات الاسرائيلية منها .

ولبنان يرحب بأية وساطة أو معونة من أية جهة كانت بهدف التوصل الى اتفاق حول
 الترتيبات الأمنية المطلوب تنفيذها في الجنوب .

ثامناً - يعتبر لبنان أن للقوات الدولية المتواجدة حالياً في الجنوب دوراً أساسياً
 وبالغ الأهمية في موازنة الجيش اللبناني لدى انسحاب القوات الاسرائيلية ، وأن ساهمتها
 في هذا المضمار أمر لا بد منه في المراحل الأولى من انتشار الجيش اللبناني . لذلك يدعو
 لبنان الى دعم تلك القوات بزيادة عددها وتوسيع رقعة انتشارها وتقوية فعاليتها ، أي تمكين
 الدولة اللبنانية من استعادة سلطتها الشرعية على تلك الأراضي حتى الحدود المعترف
 بها دولياً .

وأود هنا الاشارة الى مقترحات الأمين العام السيد دي كويار بهذا الصدد في
 تقريره (الوثيقة S/16472) ، نظراً لأنها تشكل قاعدة صالحة لتنظيم برنامج متكامل لتدعيم
 تلك القوات التي لعبت وماتزال دوراً فعالاً وإيجابياً ، وقد أدت مهمتها في ظروف صعبة
 للغاية وامكانيات محدودة . ان لبنان يعبر عن شكره وتقديره لقوات اليونيفيل ، وبأمل
 أن تثابر على القيام بمهمتها النبيلة ، ويؤكد امتنانه للحكومات التي ساهمت وماتزال في مهمة
 تلك القوات على الرغم من الصعوبات التي تتعرض لها .

ونحن ، ان نؤكد التزامنا باعطاء الدور المناسب لقوات الطوارئ الدولية ، نعلن
 أننا على استعداد لتحديد المهام الجديدة التي تمكن هذه القوات من القيام بمسؤوليات
 أكبر ، سواء على الحدود أو في نطاق المخيمات وحتى في دور يراقب الانسحاب وساعد
 الجيش اللبناني لنشر سلطته على جميع الأراضي المحتلة .

تاسعا - ان لبنان مستعد للمساهمة في أية مبادرة سياسية هدفها معالجة النزاع العربي الاسرائيلي ككل ، وهو يقيّد الدعوة الى مؤتمر دولي حول السلام في الشرق الأوسط وفقا لما دعا اليه قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٥٨ . الا أن لبنان يعتبر أن قضيته تتطّلب معالجة فورية ومنفصلة نظرا للاحاحها ووقوعها التدميري الهائل على بنيته السياسية والاجتماعية .

ان أية ترتيبات أمنية يتم الاتفاق عليها يتوجب أن تتماشى مع سيادة لبنان واحترام حقوقه ، وأن تؤكد رسوخ مقوماته كدولة سيادة تُصان حقوقها وتُحترم حدودها . ومن هذا المنطلق ، لن يقبل لبنان بتواجد أية قوة عسكرية على أرض الجنوب فيما عدا قوات الجيش اللبناني التابع للسلطة اللبنانية الشرعية . ان تحجج اسرائيل بأنها ليس لها ثقة بجيش لبنان الشرعي ، وأن ضمانتها هي بقوات غير شرعية ، هي حجج مردودة ؛ ان أثبتت هذه الشرازم عجزها ، حتى تحت وجود الاحتلال الاسرائيلي ، فكم بالأحرى اذا بقيت لوحدها في مواجهة النعمة الشعبية الأصيلة المتزايدة ندها .

فالولاية للبنان هو الولاية للدولة اللبنانية ، ولا يعترف اللبنانيون ، قادة وشعبا ، بأى ولاية أخرى . ويعتبر لبنان ان القوة العسكرية الوحيدة التي لها مشاركته في صيانة الأمن في المناطق الحدودية هي القوات الدولية ، التي يحدد دورها ونشاطها وانتشارها بموجب اتفاقيات وقرارات دولية واضحة ومحدودة في الوقت ، يوافق عليها لبنان طيبا .

وبشكل عام ، يعتبر لبنان ان أية ترتيبات أمنية قد يتفق عليها يتوجب أن تؤكد مبدأ احترام سيادة لبنان وحدوده . واذا كانت اسرائيل تعتبر أن اجتياز حدودها وخرق حرمتها أمور لا يمكن التهاون بهدها ، فان لبنان ، الذي عانى وما زال من انتهاك سيادته ، يحرض بشكل مماثل على حرمة أرضه وسيادته .

حاولت هنا عرض موقف الحكومة اللبنانية تجاه مسألة احتلال اسرائيل لجزء من أراضي لبنان ورفضها الانسحاب منها ، على الرغم من اعلاناتها المتكررة بهذا الصدد . وانني على يقين من أن توضيح المبادئ المتوجب احترامها كديل يجعل عملية التفاوض أكثر يسرا وأسرع جدوى . ونحن بانتظار نتيجة المساعي القائمة سواء من الأمين العام للأمم المتحدة ، أو من الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الصديقة ، نطلب منها أن تقوم بما تستطيعه لمساعدة لبنان على التحرر من المحنة الواقعة فيها .

لقد أشرت لتوّي الى الروحانية الجديدة التي بات اللبنانيون يعالجون مشاكلهم في اطارها ، والى سعيهم لحلّها بأنفسهم ، مع تقديرهم لمساعدة اصدقائهم الكثيرين ،

الذين ما برحوا يمدّونهم بالعون والنصح ويقفون بجانبهم في أحلك الظروف . إلا أن اللبنانيين يدركون أن الصعوبات التي تجابههم في بعض المجالات تحتم عليهم أن يطلبوا الى هؤلاء الأصدقاء الاستمرار في عونهم والتكثيف من جهودهم ، والمجال الاقتصادي هو أحدها .

فقد خلفت سنوات الأزمة دمارا عمرانيا واقتصاديا في القطاعين العام والخاص ، تناول معظم جوانب البنية التحتية ، التي شهدتها اللبنانيون بحرق جبينهم خلال العقود السابقة . وتقدر الدراسات الأولية قيمة الأضرار بما يتعدى العشرين مليار دولار ، مما يجعل إعادة الإعمار عطية هائلة في حجمها ومستلزماتها ، تتعدى بمتطلباتها الامكانيات المتوافرة التي ما زالت بحوزة لبنان . وقد وضعت الحكومة والأجهزة اللبنانية المختصة العديد من المشاريع وبدأ تنفيذ بعضها حسب اولوياتها . وان تعلق حكومة الوحدة الوطنية أهمية قصوى على إعادة البناء والاعمار فذلك ناتج من قناعتنا بأن الاعمار لا يأتي بعد توفر الأمن ، بل يكون بدوره وسيلة لتأمين الأمن واستتبابه . فاذا كان المتعارف عليه ان الأمن يسبق الاعمار فان المنعطف الذي يجد لبنان نفسه فيه يفرض حقيقة لا حصر منها ، وهي ان الاعمار في لبنان هو أحد السبل لتأمين الأمن ، ان أن المراهنة على الاعمار تشيخ الثقة بمستقبل نجاح الخطة الأمنية كما تؤمن الزخم والحيوية لهذه الخطة .

ان سياسة الاعمار التي نتبناها يمكن تلخيصها بأنها تهدف الى اخراج لبنان من وضعه المأسوي وتحويله الى ورشة عمل وبناء .

وهذه عطية واسعة النطاق تستلزم مساهمة كافة الدول الصديقة والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، التي تقدر الصعوبات التي تواجه لبنان ، وترغب في مساعدته على تخطيها ، ليتحول لبنان من ساحة وعرة الى ورشة عمل . ولبنان ، ان يعرب عن شكره وتقديره لتلك الدول والمنظمات ، يدعوا للمشاركة في المجهود الهائل الذي سوف تتطلبه تلك العملية في المستقبل القريب . ولبنان طمئناً بالثقة بأن اخوانه العرب سيكونون قسداً لغيرهم من الدول .

لقد حاولنا رسم الخطوط العريضة لسياساتنا والتزاماتنا الوطنية والقومية والدولية . ونحن نسعى أن تكون هذه الالتزامات متطابقة مع مقتضيات الشرعية الدولية وقرارات هذه المنظمة ومواثيقها . ولبنان حريص على أن تبقى منظمة الأمم المتحدة محور الاهتمام الجاد ، وأن تعزز مؤسساتها ، لأن هذا من شأنه أن يشيع عند الدول رغبة التعامل بعضها مع بعض بموضوعية أكثر وفهم أعمق ، ويتصميم أقوى على مجابهة المشاكل وتجاوز الأزمات العالقة أو التي قد تستجد أو تنشأ .

لقد كان لبنان ولا يزال ملتقى للتفاعل الفكري والحضاري . وهذا الدور الذي ميّز لبنان الرائد وأثبت جدواه وفعله طوال التاريخ المعاصر جدير بأن يستأنف خاصة وأن المحنة التي مرّ بها طيلة السنوات العشر الأخيرة ، جعلته يدرك أن العنف يستنزف ولا ينجز ، وأن الانسان يؤمن حقوقه من خلال الحوار ويهدرها بالاعتقال . ان اللبناني عانى الكثير وهو مصمم اليوم على تجاوز المحنة التي أرقته إذ اكتشف أن التنوع في بيئتها اثراء لوحدة وطنه وحافز للابداع وليس مبررا للتمرد .

لم يدر في خلدنا يوماً أن نتخلى عن الأمل بأن لبنان سوف يستعيد العافية ويستأنف الرسالة . في أحلك الظروف - وما أكثرها - كنا دائماً نلحظ النور في آخر النفق . الآن بدأنا نراه . كانت رؤية هذا النور أمنية وقد أصبحت الآن واقعا . هكذا كان دور لبنان وسيبقى . لقد ورثنا لبنان وطننا للحرية والانسان وشاهدا عليهما . وهذا ما نريد أن نحمله ارثا غالبا الى أجيالنا اللاحقة .

أيها السادة أعضاء هيئة الامم المتحدة ، أتوجه اليكم في نهاية كلمتي باسم المسؤولية الضخمة التي تحملون ، فأنتم موضع الأمل والرجاء من قبل المظلومين والمنتهكة حقوقهم في هذا العالم . فلا تخيبوا الرجاء ، ولبنان هو ساحة الاختبار ، وهو الشاهد على ما ستقومون به ، وفقكم الله وسدد خطاكم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أتوجه

بالشكر الى رئيس وزراء ووزير خارجية لبنان على البيان الهام الذي ألقاه توا .

اصطحب السيد رشيد كرامي رئيس وزراء ووزير خارجية الجمهورية اللبنانية من

المنصة .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (تكلّم بالالمانية)

وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : أود أن أهنتكم بحرارة على انتخابكم في منصبكم المسؤول ، ويسرني أن أقدم تحياتي لكم كممثل لبلد افريقي تقيم معه الجمهورية الديمقراطية الالمانية علاقات ودية .

وأتمنى لكم وللأمين العام السيد بيريز دى كوبيار النجاح في أعمالكم . ويستحق السيد ابويكا رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تقديرا للأعمال التي قام بها .

وتهنئ الجمهورية الديمقراطية الالمانية بروني دار السلام بانضمامها الى عضوية الامم المتحدة .

لا بد أن أسجل بقلق أنه لا يبدو وفي الأفق تغيير نحو وضع أفضل في الشؤون الدولية . بل على العكس من ذلك ، يخيم خطر المحرقة النووية بنفس القوة التي كان ماثلا بها في أي وقت مضى . ويتخذ سباق التسلح أبعادا تفوق أقصى ما وصل اليه من قبل وتشير التطورات الأخيرة الى أنه يراد أن يمتد تكديس الأسلحة الى الفضاء الخارجي . ولا تعطينا ألفاظ مثل " حرب الكواكب " الا فكرة مبهمة عن الأخطار التي تتعرض لها البشرية وكوكب الأرض .

ولم يظهر هذا الوضع بصورة فجائية أو دون أن يتنبه اليه أحد . فهو نتيجة رهيبية للسياسات الامبريالية التي تسعى الى التفوق العسكري وتحقيق السيطرة بغض النظر عن الثمن . والحرب النووية والابتزاز النووي هما جزآن لا يتجزآن من تلك السياسات . وهناك صلة مباشرة بين قرار حلف الاطلسي التزود بالاسلح في عام ١٩٧٨ ، ووزع الأسلحة النووية الجديدة لتوجيه الضربة الاولى في اوروبا الغربية ، ولم تنس الشعوب أن هذا القرار المشؤوم قد اتخذ في واشنطن ، في نفس الوقت الذي عبرت فيه الامم المتحدة هنا في نيويورك عن أملها في السلم ووقف سباق التسلح طبقا لما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المعنية بنزع الاسلح ، ومن هذا المنبر ، حذرت الدول الاشتراكية - وغيرها من الدول دون شك - من العواقب الوخيمة لتكديس الاسلحة ولم تدع مجالا للشك في أن وضع القذائف الامريكية المتوسطة المدى في أراضي اوروبا الغربية ،

سيؤدي بالضرورة الى تغيير الوضع في العالم ، ويدفع بجولة جديدة من سباق التسلح ، ذلك أن هذا التحرك كان في الواقع الخطوة الاولى نحو تحطيم التوازن العسكري التقريبي القائم بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة ، حلف وارسو وحلف الأطلسي . وكان من الواضح للجميع أن الدول الاشتراكية لن تسكت على ذلك ، فكان عليها من جانبها أن تتخذ التدابير المضادة الملائمة حتى يمكن الحفاظ على القاعدة التي يستند اليها السلم في العصر النووي .

فالى هذا التوازن العسكري الاستراتيجي يرجع الفضل في أن أوروبا استطاعت ، لأول مرة في هذا القرن ، أن تنعم بما يقرب من أربعين عاما من السلم . ويبدل تاريخ هذه المنظمة العالمية والأحداث السابقة على أن محاولات تحقيق التفوق العسكري وفرض السيطرة وايلاء الشروط على نطاق العالم تؤدي الى الحرب لا محالة وأي شخص يحاول انكار تلك الخبرة يتحمل مسؤولية خطيرة ويثبت أنه يعارض الانفراج والتعايش السلمي .

لقد ثبت - لسوء الحظ - ان التحذيرات المتكررة التي وجهتها الدول الاشتراكية لها ما يبررها . ان وزع اسلحة الضربة الاولى النووية سم مناخ التفاوض بشأن المسائل الاساسية في الشؤون الدولية ، وشأن نزع السلاح وتحديد الاسلحة . وما فتئ خطر الحرب يتزايد ، يصاحبه تدهور سياسي كبير لان الثقة لا يمكن ان تنمو في ظل القذائف النووية الموجهة الى الاتحاد السوفياتي والى الدول الاشتراكية الاخرى . ومن ثم اصبح هناك عبء ثقيل ملقى على كاهل التعاون الدولي السلمي ، الذي كان متقدما فسي السبعينات ، بصفة خاصة ، بصورة تبعث على الامل وكان ايضا ذا نفع حقيقي للششرق والغرب .

وهشية الذكرى السنوية الاربعين للانتصار في الكفاح التحرري المناهض للفاشية تأمل الشعوب ، أولا وقبل كل شيء ، في امكانية تجنب وقوع كارثة نووية ، وفي ارساء السلم في العالم مرة اخرى على اساس اكرامنا . ان تراكم انماط من الاسلحة ذات قوة تدميرية متزايدة ابدا يمكن ، ويجب ، ان يوقف ، وينبغي ان تعود التطورات الدولية الى ما كانت عليه من الهدوء ومن القابلية لان يتتأ بها .

وينتظر من الامم المتحدة القيام بعمل حازم لتحقيق هذا الغرض وهي التي الت على نفسها في ميثاقها ان تهذل كل ما في وسعها كي " تنقذ الاجيال المقبلة من هولاء الحرب " .

اننا نشارك الامين العام للامم المتحدة في وجهة النظر التي اعرب عنها بأن على جميع الدول التزاما بالتعاون عند ما يتعرض السلم للخطر . ونحن نقر ايضا ملاحظته بشأن ميثاق الامم المتحدة لا بديل منه . ان مبادئه صالحة كما كانت دائما ؛ انها قواعد الزامية للحياة الدولية وسوف تبقى كذلك .

وعندما تعمل جميع الدول وفقا لتلك المبادئ ، يمكن ازالة القوة والعدوان من الشؤون الدولية ، وحل الصراعات بين الدول بالطرق السلمية .

وماعتبارى مثلا للجمهورية الديمقراطية الالمانية التي ستحتفل في ٧ تشرين الاول / اكتوبر بالذكرى الخامسة والثلاثين لانشائها ، والتي ظهرت مثلها مثل المنظمة

العالمية ، نتيجة لانتصار الائتلاف المعادى لهتلر في الحرب العالمية الثانية ، أؤكد من جديد بهذه المناسبة التزام بلادى بالمقاصد النبيلة للام المتحدة . وسوف تستخدم الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتسهل ، كما فعلت من قبل ، استخدام كل الامكانيات للقيام بحوار دولي في هذا المحفل الذى يضم الدول ، وللاسهم بخطوات فعالة فسي الجهود الرامية الى تحقيق السلم الامن وتحديد الاسلحة ونزع السلاح .

ان التطور الخطير للحالة الدولية يمكن بل يجب وقته . والامر الذى لا بد منه هو قيام جميع الذين يهتمون بالسلم بعمل مشترك مع التصميم طيه . وفيما يتعلق بموقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية في هذا الموضوع ، فان ايريك هونيكر الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي بالمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، قد ذكر مؤخرا عندما اجتمع بممثلي حركة السلم ما يلي :

" بغية تجنب وقوع كارثة نووية ، سوف نشارك جميع الذين يدركون انه ليس هناك بديل معقول عن التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . وكل فرد مخلص ذى نية حسنة يسعى الى التوصل الى الوسائل الكفيلة بتحقيق سلام آمن . وسوف يجد دائما ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية شريك بناءً يعتمد عليه ايا كان المعسكر الايديولوجي او السياسي الذى ينتمي اليه " .

الا ينبغي لكل الذين يتحملون المسؤولية أن يسترشدوا بهذا المبدأ ؟ ان تاريخ حربين عالميتين يخبرنا بأن طينا ان نكافح تهديد الحرب قبل ان يتحدث السلاح ، وان نمنع الحرب قبل ان تتدلع .

يلتقي دائما تعزيز السلاح مع دعاوى الاقليمية والتعصب القومي يدا بيد عند ما يجرى الاستعداد لشن حروب العدوان . ولهذا فاننا نقف بشدة في مواجهة كــــل الاتجاهات الانتقامية والفاشية الجديدة حيثما ظهرت ، وحيثما يجرى السماح بها او تشجيعها . ولهذا فان اى هجوم على اتفاقات الائتلاف المعادى لهتلر او على نظام ما بعد الحرب في اوروبا ، وهو النظام القائم الان ، ينمغي ان يواجه بحزم ، نظرا لان

اي هجوم من هذا النوع يعد محاولة لتعديل توازن القوى القائم والذي لا يزال ضمانا
للسلام .

اننا نريد ان تراعى بشكل صارم احكام الوثيقة الختامية لهلسنكي ، وذلك لان التوقيع
عليها من جانب ممثلين مفوضين من الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا
منذ حوالي عشر سنوات ، كان بمثابة اعادة تأكيد لنظام ما بعد الحرب القائمة في اوروبا .
وهذا الحزم نفسه تعرب الجمهورية الديمقراطية الالمانية عن معارضتها لالغاء
الاحكام التي فرضت قيودا على تسليح بعض البلدان بناء على اتفاقات تم عقدها بين
الحلفاء بعد الحرب .

وقد قدمت الدول الاشتراكية - الى جانب اعلان براغ ، وبيان موسكو الصادر عن
ممثلها على اولى مستوى ، والاعلان الذي صدر مؤخرا عن الدول الاعضاء في مجلس التعاضد
الاقتصادي - برنامجا شاملا من اجل العودة الى مناخ دولي اكثر صحة . ويحترم هذا
البرنامج المساواة والامن المتساوي والمصالح الالمانية المشروعة لجميع الاطراف ، وهو من ثم
يمثل اساسا حقيقيا للعمل المنسق . انه يحتوي على خطوات سياسية من شأنها ان تهيئ
المناخ اللازم للشقة ، مع اقتراحات بشأن الحد من الاسلحة ونزع السلاح تقيد الامكانية
المادية لحدوث مواجهة عسكرية وبالتالي ، فانه برنامج ضمانات مادية وسياسية لا قرار السلام .
ولا يزال منع قيام جحيم نووي هو الموضوع الرئيسي . ومفتاح الموقف هو نهز محاولات
تحقيق التفوق العسكري ، وهذا يتطلب وضع حد فورا لوزع قذائف جديدة للولايات المتحدة
على التراب الاوروبي ، وفك المنظومات التي تم وضعها فعلا . فهذا سوف يجعل التدابير
المضادة التي اتخذتها البلدان الاشتراكية امرا غير ضروري ، وسوف يفتح الطريق لاستئناف
المفاوضات بشأن تخليص اوروبا من القوات النووية المتوسطة المدى ومن الاسلحة النووية
الميدانية التكتيكية .

وان المقترحات السوفياتية الاخيرة التي قدمها اندريه غروميكوف في الاسبوع الماضي
امام هذه الجمعية ، لا تؤكد استعداد الاتحاد السوفياتي لاجراء مفاوضات جديدة فحسب
وانما تحتوي ايضا على نداء سريع لاجراء هذه المفاوضات . والجمهورية الديمقراطية

الالمانية تهيد تماما تلك المقترحات . ونحن بالمثل مقتنعون بضرورة وفائدة الحوار السياسي ، ولا سيما في اوقات التوتر والخطر .

ان الحوار السياسي يستطيع ان يولد الثقة ، ومن ثم يمكن ان يسفر عن نتائج يقدر احترام كل طرف للمصالح الاضية المشروعة للاطراف الاخرى . فمجرد اعلانات الاستعداد للتفاوض لا يمكن ان تهدئ الحالة الدولية . وانما يمكن ان تقاس الرغبة في السلام والاستعداد لنزع السلاح بأعمال طموسة . والشئ الاساسي في هذا السياق هو الرغبة في اتخاذ خطوات عملية لمنع نشوب الحرب النووية .

وفي هذا الشأن ، سوف يكون ابرام اتفاق بشأن بعض القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول الحائزة على الاسلحة النووية ذا اهمية خاصة .

(السيد فيشر ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

وينبغي أن تشمل تلك القواعد أولا ، التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بموجب معاهدة ، بالألا تكون أول من يبدأ باستخدامها ، وهو التزام كان الاتحاد السوفياتي أول من قطعه على نفسه ، لأن ذلك من شأنه أن يخفض الخطر النووي ويمهد الطريق للسي نزع السلاح ؛ ثانيا ، الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية ، وسوف يكبح ذلك الخطر استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية ؛ ثالثا ، وضع حد لسباق التسلح النوعي في الميدان النووي ولا سيما حظر الأسلحة النيوترونية ، لأن من شأن هذا أن يضع حدا لتكدس الأسلحة النووية ؛ رابعا ، الاتفاق على برنامج لنزع السلاح النووي وتحريم المذاهب المدوانية الغائلة بإمكانية شن حرب نووية محدودة أو يمكن كسبها ، فذلك المنع يكون بفتح الطريق أمام اتخاذ خطوات مشتركة لتخفيف الخطر النووي ، خامسا وأخيرا ، تكلمة هذه التدابير التي تخفف الأخطار النووية بإبرام معاهدة تتعلق بالكف المتبادل عن استعمال القوة العسكرية والحفاظ على العلاقات السلمية مما يشكل تدبيرا حقيقيا من تدابير بناء الثقة . وسيكون لانشاء مناطق وممرات خالية من الأسلحة النووية أهمية كبيرة . وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الألمانية من جديد عرضها ادخال أراضيها كلها في مثل تلك المنطقة شريطة استعداد جمهورية ألمانيا الاتحادية لاتخاذ نفس الاجراء ، تشيا مع مبدأ المساواة والأمن المتكافئ . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتبر الاعلان المشترك الصادر عن ستة من رؤساء الدول أو الحكومات من أربع قارات مبادرة بناءة ، لأنه يهدف الى تلافى وقوع حرب نووية . وبعد اصدار الاعلان على تجميد الأسلحة النووية كخطوة أولى صوب مواصلة تخفيض القوات النووية أمرا يطليه العقل .

وفي مواجهة المخاطر التي لا تحصى والتي يمكن أن تنجم عن انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية اتخاذ اجراءات فورية تمنع عسكرية الفضاء وتلزم الدول باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية دون غيرها كما اقترحت المبادرة السوفياتية .

وتتعاون الجمهورية الديمقراطية الألمانية دون تحفظ في مهمة ازالة الأسلحة الكيميائية . وينطبق ذلك على الحظر العالمي وعلى تدابير الدعم الاقليمية أيضا .

وتلقي السياسات القائمة على حشد الأسلحة أعباء جسيمة على التنمية الاقتصادية في العالم . وهناك دول كثيرة ، ولا سيما الدول النامية ، عليها أن تدفع الثمن . فسياسة رفع معدلات الفائدة التي تتبناها الشركات الكبيرة من أجل تمويل النفقات العسكرية الطائلة ، تحرم البلدان النامية من آلاف الملايين بين ليلة وضحاها من الناحية العملية . ومن الطبيعي جدا أن تتعاضد مقاومة هذه السياسة في جميع مناطق العالم ، لأن المشاكل الاجتماعية الهائلة مثل التخلف والفقر والجوع والمرض لا يمكن التخفيف منها وإزالتها في النهاية الا في مناخ دولي صحي . ولا مناص من تخفيض ميزانيات التسلح في سبيل تحقيق ذلك الهدف . وهذا ما اقترحه دول معاهدة وارسو بشكل ملموس في نداء وجهته الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في ٥ آذار / مارس ١٩٨٤ . ونؤكد أيضا أنه لا يوجد عائق يمنع الدول غير المنضمة الى هذين التجمعين السياسيين والعسكريين من الانضمام الى التدابير المقترحة .

وتسعى البلدان الاشتراكية من أجل تعاون واسع النطاق يعود بالفائدة المتبادلة ، وتدعو الى تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية . وتؤيد تلك البلدان الشروع المبكر في مفاوضات عالمية في اطار الامم المتحدة بشأن المشاكل الاقتصادية الدولية الحاسمة . وتواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تمشيا مع مبادئ سياستها الخارجية ، مساعدة البلدان النامية كعهدا أبدا ، مع أن عليها أيضا أن تتحمل أعباء اقتصادية وسياسية كبيرة بسبب السياسات الامبريالية القائمة على التهديد والابتزاز التأثير المستمر لتطورات الأزمة في الجزء الرأسمالي من العالم .

بل ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بفضل المزيد من الجهود التي يبذلها سكانها العاملون ، قد زادت من مساعداتها للبلدان النامية بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٨٣ وحدها ، ونحن نطالب بشدة بتنفيذ المبادئ الواردة في ميثاق حقوق الشعوب وواجباتها الاقتصادية ، وفي الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومع أن هذين الصكين قد اعتمدا قبل ١٠ سنوات ، فهما الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى .

ولا يوجد بديل معقول للتعايش السلمي وتعاون الدول على قدم المساواة ،
بغض النظر عن نظمها الاجتماعية وموقعها الجغرافي وحجم اقليمها . وتدعو الجمهورية
الديمقراطية الألمانية الى العمل بحكمة لازالة مصادر النزاع الحادة وتخفيف حدة التوترات ،
ومنع اندلاع منازعات جديدة . وهي ترفض بأقصى حزم السياسات الامبريالية المتمثلة في التدخل
المباشر وغير المباشر ، والأعمال العدوانية السافرة ، مثل تلك التي تمارس بوجه خاص ضد
بلدان عدم الانحياز في مختلف المناطق . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بشدة
اقتراح الاتحاد السوفياتي الداعي الى قيام الجمعية العامة بالنظر " في عدم جواز سياسة
ارهاب الدولة وأى أعمال من جانب الدول تهدف الى تقويض الأنظمة السياسية الاجتماعية
في دول أخرى ذات سيادة " واعتبار تلك المسألة مسألة ملحة وهامة .
لقد سقط شعب غرينادا ضحية العدوان السافر في عام ١٩٨٣ ، وهو يخضع اليوم
للاحتلال الوحشي ، ويجرى تقويض منجزاته الاجتماعية .

وتشن الحرب غير المعلنة ضد نيكاراغوا عن طريق تقديم المعونة السياسية والعسكرية
الضخمة للمرتزقة السوموزيين وعن طريق عمليات المخابرات . وقد قوبل بث الألغام في موانئ
نيكاراغوا بادانة عالمية كعمل عنف ارهابي وانتهاك جسيم للقانون الدولي الديمقراطي .
وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الألمانية من جديد تضامنها مع شعوب أمريكا الوسطى .
وتؤيد مبادرات نيكاراغوا وكذلك الجهود التي تبذلها دول مجموعة كونتادورا لتسوية المشاكل
القائمة بوسائل سلمية ودون تدخل خارجي أو حتى التهديد بالتدخل ، على أساس اعلان
كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

وتبعث الحالة المتفجرة القائمة في الشرق الأوسط على القلق العميق لدى جميع
الشعوب . ويفترض أى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط الاعتراف أولاً بحقوق شعوب
ودول المنطقة بما فيها حق شعب فلسطين غير القابل للتصرف في اقامة دولته المستقلة .
ولهذا تحث الجمهورية الديمقراطية الألمانية على عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط في
وقت مبكر تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني
العربي .

وتقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى جانب لبنان المنكوب في سعيه الى
السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الاقليمية .
وعلى اسرائيل أن تنسحب فورا من جميع الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ .
ولا بد أن ينتهي التدخل النابع من الهيمنة . وبهذه الطريقة وحدها يمكن ضمان السلم
والأمن والتنمية .

اننا نؤيد قبرص في كفاحها من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل تحقيق حل دائم وعادل وسلمي لمشكلة قبرص يقوم على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .
وتدين الجمهورية الديمقراطية الألمانية استمرار السياسة العدوانية التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصرى مدعما من اوساط الامبريالية الاخرى . وتقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى جانب جميع الدول الافريقية المستقلة والى جانب المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في معركتها ضد العنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى ، ومن أجل تنظيم شؤون حياتها في ظل السلم والأمن والاستقلال * .

ونطالب بتسوية مسألة ناميبيا بصورة حاسمة على اساس قرارات الامم المتحدة بمجملها ، بما فيها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذا القرار لا يسمح بأى شروط أو تحفظات ولا بأى شكل من أشكال الربط .

ونحن نتعاطف مع الجهود التي تبذلها جمهورية افغانستان الديمقراطية للتوصل الى حل سياسي للحالة السائدة في المنطقة ، ولكن هذا الحل يحتاج في المقام الاول الى وقف فوري لسياسة التدخل في الشؤون الافغانية التي ما فتئت القوى الامبريالية تنتهجها ، ووقف الاعمال الحربية التي ما فتئت تعرض عليها وتوجهها ضد الشعب الافغاني .

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية جهود دول الهند الصينية الرامية الى ارساء سلم واستقرار دائمين في جنوب شرقي آسيا عن طريق الحوار والتعاون بين جميع بلدان المنطقة ، ولرفض أى تدخل خارجي ولتركيز جميع الموارد لحل المشاكل العاجلة لبلدانها ، على نحو ما أعلن مرة أخرى في مؤتمر وزراء الخارجية الذى انعقد في فيينتيان في تموز/يوليه الماضى . ان الجهود التي تبذلها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بن جلون (المغرب) .

للتوصل الى تسوية سلمية للحالة على الحدود بين لاوس وتايلند ، تستأهل تأييد هذه المنظمة العالمية .

ولا تزال الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد جميع الجهود الرامية الى تحويل منطقة المحيط الهندي الى منطقة سلم . وان المؤتمر الذى سيعقد لهذا الغرض لا ينبغي أن يربحاً أكثر من ذلك .

ونعتبر من المشروع تماما اصرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على انسحاب القوات الامريكية من كوريا الجنوبية ، وبذل جهودها الرامية الى توحيد البلد بصورة سلمية وديمقراطية دون تدخل خارجي . وينطبق الامر نفسه على الاقتراح الذى يدعو الى اجراء مفاوضات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بغية تحويل اتفاق الهدنة لعام ١٩٥٣ الى معاهدة سلام بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة ، والتوصل الى اعلان بعدم الاعتداء بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكوريا الجنوبية .

ان الحالة الدولية المضطربة والذكري الاربعين القادمة للانتصار على الفاشية ينبغي أن يحملا جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على مضاعفة جهودها لتعزيز الامن الدولي .

ان شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية الذى يعيش عند الخط الفاصل بين أكبر حلفين عسكريين ، والذى يعرف معنى الحرب من تجربته التاريخية المؤلمة ، لديه مصلحة حيوية في تحقيق ذلك الهدف .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية التي انبثقت من انقراض الحرب العالمية الثانية قد نمت منذ انشائها قبل خمس وثلاثين عاما لتصبح دولة ذات استقرار سياسي كبير وذات منجزات اقتصادية وعلمية وثقافية ضخمة . ولا يمكن السماح بتدمير اعمال البناء السلمى لشعبنا والشعوب الاخرى ، في مواجهة نووية عالمية . ومن ثم يظل حفظ السلم الشفلى الشاغل للدولة الألمانية الاشتراكية . وهو بالتالي القضية المركزية في علاقاتنا مع جمهورية

ألمانيا الاتحادية . وعبر العقود الثلاثة والنصف الماضية ، أثبتت سياسة السلم والاستقرار التي تنتهجها الدول الاشتراكية انها عامل هام في ضمان انبثاق الحوافز نحو الانفراج نسي أوروبا ونحو التعايش السلمي ، من أراضي ألمانيا نفسها .

ومن الطبيعي اننا لسنا وحدنا الذين نشعر بالقلق عندما تقوم اوساط معينة بالرغم من الالتزامات التي تقع عليها بموجب القانون الدولي ، بالتشكيك في نتائج الحرب العالمية الثانية . وعندما نتحدث هذه الدوائر ، مع موجة وزع أسلحة الضربة الاولى النووية الامريكية ، حديثا متزايدا عما يسمى بالمسألة الالمانية المفتوحة وعن " اعادة التوحيد " .

وتوخيا للوضوح البالغ ، اسمحوا لي أن أقول أنه لا يمكن أن تكون هناك " اعادة توحيد " . ان شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد اختار الاشتراكية اختيارا لا رجعة فيه ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية الاشتراكية والجمهورية الاتحادية الالمانية الرأسمالية جمهوريتان تنتميان الى حلفين عسكريين متعارضين ولا يمكن الدمج بينهما ناهيك عن اعادة توحيدهما . ان هذا مستحيل استحالة الجمع بين النار والماء . ولا يمكن ان تقوم بيمين الدولتين الا علاقة مبنية على القانون الدولي وعلى التعايش السلمي . وما من بديل سلمي . ولهذا السبب ، نحن نفهم تماما أولئك الساسة الذين ينطلقون من الحقائق التي أرستها المعاهدات والذين يشعرون بالقلق ازاء أى اجراء مضاد لها ويحذرون منه .

ان الخدمة الحقيقية للسلم تستلزم المساعدة في الجهود الرامية الى ضمان ان تعود الحالة التي كانت قائمة قبل وزع أسلحة الضربة الاولى النووية الامريكية ، الى ما كانت عليه . والى ضمان احترام مجموعة المعاهدات الاوروبية وهي الوثيقة الختامية لهلسنكي ومعاهدات موسكو ووارسو وبراغ وبرلين والاتفاق الرباعي ، كلها احتراماما تاما واعادة الحيوية لها وجعل الحقائق التي سادت في أوروبا بعد الحرب ، الاساس الذي تستند اليه بصورة قطعية جميع التصرفات . ان مجرد التشكيك في الاتفاقات ذات الصلة يحمل في ثناياه خطر الحرب . وقد أعلنت الامم المتحدة عام ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم . فلنبدأ نحن السدول الأعضاء اعتبارا من الآن بتهيئة الظروف المثلى لجعل ذلك العام حقا بداية للتحول السلمي دائم في العالم أجمع . وان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تتعهد بالتعاون الايجابي في ذلك المسعى .

السيد مايسو (اوروغواى) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أتقدم اولا بالتهاني لسعادة السيد بول لوساكا ممثل زامبيا على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة . ونحن على ثقة من ان عمل هذه الدورة يمكن أن يحقق ، تحت قيادته الرشيدة ، نتائج ايجابية . ان في انتخابه للرئاسة ، مدعاة لبالغ ارتياحنا ، وهو شاهد آخر على الدور البارز الذى تقوم به المجموعة الافريقية فسي الامم المتحدة ، وعلى مساهمتها النشطة في المجتمع الدولي .

وفي هذه الدورة فاننا نتقدم خطوة أخرى نحو تحقيق العالمية للامم المتحدة، وذلك بقبول العضو التاسع والخمسين بعد المائة وهو دولة برونى دار السلام التي تقدم لها اوروغواى أعظم ترحيب حار وودى وتتعهد بكل تعاون معها .

يواجهنا - في بحثنا السنوي لجدول أعمالنا - وضع ملء بالمشاكل الخطيرة التي تثار نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية واستمرار وجود عدد كبير من الأوضاع الناجمة عن التوتر السياسي بل وعن الصراع السافر . فالعالم . لم يصبح في الأعوام الأخيرة أكثر أمناً أو أكثر سلماً أو أكثر عدلاً بل انه على النقيض من ذلك تماما . وأود أن أشير على وجوه التحديد الى بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لحكومة بلادي .

بمناسبة افتتاح الدورة الخامسة والعشرين لجمعية مجلس محافظي بنك التنمية للبلدان الأمريكية وهي الدورة التي عقدت في بونتا دل ايستي في آذار/مارس من هذا العام، أبرز رئيس جمهورية أوروغواي ، السيد الفاريز ، ان افتتاح الدورة المذكورة يتزامن مع " أسمى أزمة أصابت النظام الاقتصادي العالمي " . وقال :

" ان أمريكا اللاتينية تعر بأعمق أزمة أصابتها في نصف القرن الأخير . فالنمو قد اعتراه الركود - كما تدهور مستوى معيشة كل مواطن من مواطني المنطقة بأسرها ، مما ترتب عليه عواقب اقتصادية وسياسية وخيمة لا يمكن تحاشيها . وتتجلى هذه العواقب الإقليمية والعالمية غير المتوقعة في وجود دين لم يسبق له مثيل تلتهم مصاريف خدمته وتسديده نسبة عالية جدا من عائد التصدير ان لم يكن كله . وفي ظل هذه الظروف - ونحن نركز على ذلك - لا يمكن للمشكلة أن تحل . بل حتى اذا ما اعترفنا بأن مسؤولية القيام بأعمال التعمير واعادة البناء تقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الذين يرغبون في احراز تقدم ، يصبح من الضروري أن تقبل المؤسسات الدائنة والبلدان المتقدمة النمو تحصيل مسؤولياتها ، أخذاً في الاعتبار قدراتها ومصالحها السياسية والعالية . فنموها واستقرارها يعتمدان في نهاية المطاف على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا " .

وواصل حديثه قائلاً :

" لقد حان الوقت للتخلي عن التشخيصات العقيمة ، والاضطلاع بعمل منسق فيجب اعادة جدولة آجال سداد ديوننا وتخفيض معدلات الفائدة الى حد يسمح بخدمة الدين في الوقت الذي نحفظ فيه بقدر من عائد دخل الصادرات يمكن به ضمان الظروف الاجتماعية الملائمة لشعبونا . فلكي تتمكن أمريكا اللاتينية من مواصلة

تنميتها ونتاج الثروات - وهذا فيما يبدو وهدف الجميع - لا بد أن يكون بمقدورنا الحصول على تمويل خارجي كاف ، بينما نزيد في نفس الوقت من صادراتنا " . ومع ذلك ، يمكن القول بأن بلدان أمريكا اللاتينية في اضطلاعها بمسؤولية الوفاء بالتزاماتها واجراء المفاوضات ذات الصلة بطريقة سيادية ، قد وجدت في وضعها غير الملائم مصدرا للوحدة والتعاون .

لقد أصدرنا في كل من كيتو وليما وقرطاجنا ومار دل بلاتا وثائق هامة تبين بوضوح موقفنا القوي المسؤول المشترك ، ونحن مستعدون لاجراء حوار بناء استنادا الى هذا الموقف . لقد قدمنا عرضا عملية عادلة قوية وصلدة لتسديد الدين ، آخذين في الاعتبار التضحيات المنصفة التي لا يمكن تحاشيها التي تقتضيها هذه التسوية من جميع الأطراف المعنية . وفي هذا السياق ، نؤيد مرة أخرى وبقوة أحكام الفقرة ٢٣ من توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في قرطاجنا .

وبهذه المناسبة ، تعرب غالبية بلدان أمريكا اللاتينية عن استعدادها :
" لأن تجتمع مع حكومات البلدان الصناعية ، وذلك للقيام ببحث مشترك للجوانب المتعددة للمديونية الخارجية لأمريكا اللاتينية والعواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المديونية " .

ان الوضع الراهن ، بكل خطورته ، انما يؤكد مرة أخرى حكمة موقفنا الثابت فيما يتعلق بضرورة القضاء على القيود المفروضة على التجارة والتي تؤثر تأثيرا خطيرا وعكسيا على البلدان النامية . فكما يتجلى في الوضع الراهن يستطيع المرء أن يدعي صحة العلاقة بين التجارة الخارجية والديون الخارجية ، لكن يتعين على المرء أيضا أن يقبل - كما كان الحال دائما - الصلة بين التجارة والتنمية . ومن خلال هذا المنظور ، تشكل الحمائية التي تفرضها البلدان الصناعية وغزوها للأسواق الدولية بمنتجات مدعمة ، تطورا خطيرا للغاية . ولهذا آثار عكسية خطيرة على البلدان النامية لا من الناحية الاقتصادية فحسب بل أيضا في المحيط الاجتماعي .

يجب أن يعلن بجلاء ان البلدان التي تسلك هذا النهج في أمور حيوية للغاية بالنسبة لحياة الأمم ولتنظيم علاقاتها ، لا يحق لها أدبيا أن تصدر حكما على جوانب أخرى

من العلاقات بين البشر، وليس لديها أيضا سلطة التشكيك في الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تصرفاتها .

ان الأزمة الناجمة عن الدين الخارجي قد أوضحت أيضا ضعف النظام المالي الدولي ، ذلك الضعف الذى زاد بصورة كبيرة بسبب الصلة بين جميع العوامل . ومن الواضح أن هذه المشاكل لا تؤثر على أمريكا اللاتينية فحسب ، بل انها تؤثر بدرجات متفاوتة على جميع البلدان النامية . وتزيد من تخرج الحالة الغذائية، خصوصا في افريقيا . ونحن لم نحقق بعد هدف الأمن الغذائي . لذا، علينا أن نواصل جهودنا الرامية الى تحقيق هذه الغاية .

ومن المحزن أن نلاحظ ان مختلف الآليات المتعددة الأطراف لم تتمكن من معالجة هذه القضايا — كما لم تتمكن من معالجة المسائل المالية والنقدية، بالعمق الذى يتطلبه الموقف او بالكفاءة العملية المطلوبة . فنحن لم نحرز أى تقدم في المفاوضات العالمية الشاملة أو في مراجعة الاستراتيجية الانمائية أو في اعتماد أى نوع من أنواع العلاج الفورى . اننا نواجه الآن أزمة حادة في التعاون الدولي الى درجة لا تهدد فقط حيوية الآليات ذاتها فحسب ، بل تهدد أيضا صلب بقاء التعاون اللازم لمعالجة تلك المشاكل . اننا نشهد أزمة حادة في التعاون الدولي الى حد يجعلنا نلاحظ أنه أصبح من المستحيل أن نناقش وننفذ سياسات شاملة طويلة المدى تتضمن حلا شاملا للمشاكل العالمية .

اننا نعتقد انه من الضرورى أن نشرع فوراً في اجراء عملي عاجل وملحوس لايجاد حلول للمشاكل الأساسية الملحة للغاية، مثل مشاكل التجارة والتمويل وتهيئة الظروف الملائمة للأمن الغذائي . وهذا من شأنه أن يحسن مستوى معيشة البلدان النامية في المستقبل القريب .

ان وفد أوروغواى على استعداد للتعاون بنشاط وفعالية في بحث أنواع العلاج المتعددة الأطراف التي يمكن أن تساعد في حل هذه المشاكل . ومع ذلك ، يجب أن نصر على عرضنا للتعاون الصادق ، رغما عن أن هذا قد لا يجد استجابة الا كرجع لصدى الكلمات ذاتها . فمن الضرورى الدخول في حوار حقيقي والشروع في مفاوضات عملية لحمل القضايا الملحة . فالى جانب البلاغة، يجب أن نظهر الارادة السياسية اللازمة . ان

الشلل الذي يعترى الحياة الدولية بشأن مسائل حيوية للغاية بالنسبة لحياة الام يمكن أن يصبح آلية تطلق العنان لظهور شرور وآفات أكبر ذات أبعاد لا يمكن التنبؤ بها . ان اوروغواي قد نادت على مدى ٢٠ عاما بحل سلمي قانوني لمسألة جزر مالفيناس . ويجب التوصل الى ذلك بالحوار والتفاوض في اطار الأمم المتحدة . وقد أصبح ذلك ضروريا الآن أكثر عن ذي قبل في ضوء الاحداث العساوية لعام ١٩٨٢ ، ونظرا لاستمرار التوتسر والخطر اللذين تنطوى عليهما تلك المسألة التي لم تحل . وترحب حكومتنا بالبيانات التي تعرب عن الرغبة في ايجاد حل . ويجب أن تترجم هذه البيانات الى مفاوضات سريعة . ان تضامن اوروغواي المعروف تماما مع تطلعات حكومة الأرجنتين لا يصرفنا - مع بلدان أمريكا اللاتينية - عن التعبير عن الرغبة الصادقة في اعادة فتح باب التفاوض .

ان حكومتنا ما فتئت تتابع بطلب بالغ اتجاهات الأحداث في أزمة امريكا الوسطى . ولا أود الدخول في جدال أو مواجهة ايديولوجية ، بيد انه يتعين طي القول ان من المؤثر جدا ان نرى كثيرا جدا من الناس يتعذبون منذ وقت طويل . ان البعد الانساني والصراع يشمل كل شيء وكل فرد . وهذا يجعل من الحتمي طينا القيام بعمل تضامني ونعال . وان جهود البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا في هذا المجال جديرة بتأييدنا القوي . ان وثيقة السلم والتعاون وثيقة مستلزمة من التقاليد القضائية والسياسية الثرية لامريكا اللاتينية . وان مختلف مراحل الحوار في الفترة الاخيرة تمثل علامات مشجعة . واننا لعلنا نثق بأن العمل الايجابي الذي تقوم به المجموعة سوف يستمر - وسوف تقدم اوروغواي تأييدها الحازم من أجل ذلك - للتغلب على العقبات المتبقية . ومن الضروري لنا ان نعمل بجهود مشتركة داخل اطار القانون الدولي لنضمن تمتع شعوب امريكا الوسطى بممارسة حق تقرير المصير ممارسة حرة بوصفها الوسيلة السلمية لتحقيق السلم وتعزيزه . ونظرا لأن المشكلة المعروضة طينا هامة للغاية فان اسهام جميع بلدان المنطقة المتأثرة بالأزمة يعتبر جوهريا . لذلك فاننا نناشدها ان تبذل قصارى جهدها وان تظهر الارادة السياسية اللازمة للعمل على بدء المفاوضات ، وفي الوقت نفسه فاننا نناشدها الامتناع عن القيام بأى عمل يتعارض مع ذلك الهدف .

ان الحالة في الشرق الأوسط ما برحت تشغل مصدر توتر خطير ، ليس للمنطقة

فحسب ، بل ايضا للأمن الدولي .

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة ولدنا ما انفك يعتمد اعتماد حلول تأخذ في الحسبان حقوق ومصالح جميع الأطراف في المنطقة . ووفقا لذلك ، فان اوروغواي تؤيد تأييدا كاملا تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وناشدها ان تعترف بحق الشعب الفلسطيني الثابت في ممارسة تقرير المصير وحق جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، بما في ذلك اسرائيل .

ان الطريق المفضي الى السلم الحقيقي والدائم يتطلب حلولا يتم التوصل اليها من طريق التفاوض بين جميع الأطراف المعنية دون استبعاد أحد ، وهي حلول ينبغي ان تأخذ في الحسبان ، بصورة متوازنة وعادلة ، مختلف عناصر المسألة ومن ثم توفر الضمانات

الى جميع الدول في المنطقة . ووسع الأمم المتحدة ، عندما يحين الوقت ، ان تلعب دورا هاما في بدء المفاوضات ، بتوفير اطار عمل مناسب أو بمتابعة تطورها وتنفيذها . ونؤيد بوجه خاص جهود الأمين العام ونشجعه على الاستمرار فيها .

اننا نعرب بتأثر شديد عن تضامنا مع لبنان ، وفي الوقت نفسه فاننا نؤيد بقوة سيادته وسلامته الاقليمية واستقلاله . ويأمل بلدى ان تبدأ حكومة لبنان ، بفضل تأييد واحترام المجتمع الدولي ، في ممارسة مهامها وسلطاتها بصورة فعالة في كل اراضيها فسي مناخ من الوفاق الوطني ، وان يتعزز السلم بانسحاب القوات الأجنبية .

وينبغي ان ينصب اهتمام المجتمع الدولي على مسائل أخرى بالغة الأهمية تؤثر على مختلف المناطق ، وازا ما نظرنا اليها مجتمعة لوجدنا انها تدل على ان حالة السلم في العالم المحفوفة بالمخاطر . وانني أشير هنا ، في جملة أمور ، الى الصراع الذي طال أمده بين العراق وايران والى الأوضاع في افغانستان وكمبوتشيا وقبرص والتجزئة والتوتر السائدين في شبه جزيرة كوريا .

ومن المناسب لي ان أشير الى الأهمية التي تعلقها بلادى على مسألة توحيد كوريا عن طريق حل سلمي مستقل . ولا بد من بلوغ هذا الحل عن طريق الحوار والمفاوضات المباشرة دون تدخل أجنبي ؛ ومن المنتظر ان يمكّن من خلق الظروف المواتية للتفهم بين الأطراف ومن استقرار المنطقة . وفي هذا السياق فان المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للتوسط بين شمال كوريا وجنوبها جديرة بأن تلقى التأييد والتشجيع . ولا ينبغي للأمم المتحدة ولا يمكن لها أن تكون غير مبالية أو تسمح لنفسها ان تظل مكتوفة الأيدي حيال هذه المشكلة . والاضافة الى الجهود ذات الصلة والروح التي آمل أن تسود فان هذا من شأنه أن يؤدي الى نيل الدولتين الكوريتين العضوية في الأمم المتحدة .

ان استمرار التوتر في الجنوب الافريقي يثير قلقا بالغا .

ومما لا شك فيه ان استقلال ناميبيا وممارسة شعبها لحقه في تقرير المصير أمر تأخر كثيرا جدا . ومن الضروري اتخاذ تدابير جماعية تهدف الى ضمان تطبيق القانون الدولي في تلك المنطقة كما اقترت بذلك محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة .

وان حكومتي تؤيد بقوة الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لضمان تنفيذ القواعد المتفق عليها دوليا في هذا الصدد ، ووسع مجلس الأمن أن يسهم اسهاما بالغ الأهمية في ذلك نظرا لما يتمتع به من سلطات .

أما فيما يتعلق بحالة الفصل العنصرى فان لدى اوروغواي شعورا قويا بالمرارة ازاءها . اننا نرفض رفضا تاما هذه السياسة والنظرية التي تقوم عليها ، وتكريسها في الدستور وتطبيقها العملي . اننا نؤيد تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن الأخير الذى يعلن ان الدستور الجديد لجنوب افريقيا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان تطبيق ذلك الدستور من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل فيما يتعلق بالفصل العنصرى . وفي اطار القانون الدولى ، يؤيد بلدى بحزم جميع الاجراءات الرامية الى وضع حد لسياسة الفصل العنصرى . واننا نرى ان الاستمرار في هذه السياسة يشكل خطرا طوى السلم والأمن .

ان اشارتنا الى تلك المسائل تجعل من المحتم طينا ان نؤكد من جديد التزامنا بالدفاع عن مبادئ حق تقرير المصير وعدم التمييز طوى أساس الجنس أو الدين أو غير ذلك ، وتطبيق هذين المبدأين في سائر أرجاء المعمورة .

ومن المناسب لنا هنا ان نعبر عن أسفنا ازاء استمرار عدد من الأوضاع الاستعمارية واستمرار تنفيذ السياسات التمييزية وعدم ممارسة حق تقرير المصير .

ان اوروغواي ، وفقا للتقليد الذى تسدّدت به دائما ، ترى ان الصكوك المتعددة الأطراف هي من أنجع الوسائل لحماية حقوق الانسان وتعزيزها . لهذا السبب من المرغوب فيه جعل هذه الصكوك عالمية ووضع الآلية الحالية موضع التنفيذ . ومن المناسب - مع الأخذ القرار السيادةى لكل دولة في الحسبان دائما - ان تشجع جميع الحكومات طوى الاقبال بدرجة أكبر طوى الانضمام الى اتفاقيتي التمييز العنصرى والتمييز ضد المرأة والعهديين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان والبروتوكول الاختيارى والتصديق طيها من قبل جميع الحكومات . وفيما يتعلق بمشاريع الوثائق ذات الصلة ، نؤيد البروتوكول الاختيارى الثانى الذى يهدف الى الغاء عقوبة الاعدام ونعتقد انه لا بد من اعتماد الاتفاقية المناهضة للتعذيب .

وما ان تلك الصكوك تشكّل نظاما لحماية حقوق الانسان ، وتمشيا مع مبادئ الميثاق في الحياد واللاانتقائية ، وما انها تشمل الفني والفقير على السواء وتشمل كل ايدولوجية ونظام ، فان اعتمادها يؤمن حماية حقيقية للحقوق الأساسية . واذ لم يتم اعتماد هذه الصكوك فالأقوياء فقط سيظلون ، في حالات كثيرة ، هم المستفيدون ومصالحهم الاقتصادية والسياسية هي وحدها التي ستلقى الحماية . وهذا يتعارض مع مصالح الضعفاء ومع مصالح أجزاء معينة من العالم . سيتعارض هذا في الواقع ايضا مع الأهداف التي وضعت هذه الصكوك من أجلها ، والأسوأ من ذلك ، انها ستعود بالنفع على اولئك الذين يتسككون بمواقف فلسفية معينة يزعم انها عالمية وهذا يكون دعاية للعنصرية .

ان تعزيز الامانة العامة لاجراءات مركز حقوق الانسان وانشاء منصب مفوض
سام لحقوق الانسان يمكن أن يسهما في كفالة التمتع بحقوق الانسان دون تحريف
وبطريقة بناءة حقا .

ان تزايد عدد المنازعات وتعدد مناطق التوتر الناشئة عن المواجهة بين
الدول الكبرى يمكن أن نجد فيه السبب في تقلص الجهود الرامية الى نزع السلاح .
ولهذا ترى اوروغواي أن أهم عامل لاجراز تقدم حقيقي في هذا المجال يكمن في
تهيئة بيئة يسودها قدر أكبر من الثقة وذلك من خلال الاحترام المستمر للقانون الدولي
الذي هو أساس التعايش بين دولنا .

ويتعين علينا بوجه خاص التقيد بمبادئ عدم التدخل وتقرير المصير والحل
السلمي للمنازعات . ونود أن نؤكد بأكبر قدر من القوة ضرورة الالتزام على نحو صارم
بمبدأ عدم التدخل ، ونظرا للحالة الراهنة للعلاقات الدولية ، فانه مما يبعث على
الاسف أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى لا يتخذ فحسب طائفة من
الاشكال المتطورة نوعا ما بل هو يحدث أيضا بكثرة تجعله سمة مميزة لعصرنا ، مما
يعود بالضرر على البلدان الاكثر تعرضا له وما تترتب عليه عواقب مزعجة للاستقرار على
نحو خطير .

ويجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نولي اهتماما للدعوة الى التروى واتباع
نهج ينم عن ادراك المسؤولية . ان خطورة وحدة الازمات الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية التي تؤثر على الغالبية الكبرى من شعوب العالم انما يشجعان اولئك
الساعين الى تصعيد أعمال التدخل الامر الذي يتمخض عن صراعات لا طائل من ورائها
سوى أنها تمكنهم من اخفاء عجزهم وقصورهم .

ان هذه الحالة لها أثر سلبي للغاية على البلدان الضعيفة اقتصاديا . وكما
تعلم جميع البلدان ، باستثناءات معدودة ، فان هناك بلدانا أخرى أقوى منها ، وهذا
العلم يؤثر على تصرفاتها . ان اعادة الحيوية لمبادئ القانون الدولي أمر من شأنه
أن يتيح لكل بلد شغل مكانه الصحيح في سياق الاحترام المتبادل .

وأى انتهاك لهذه المبادئ سواء كان مباشرا أو غير مباشر لا يشكل اعتداء على القانون الدولي فحسب وإنما أيضا تهديدا للسلم والامن الدوليين . فمن الضروري تعزيز سيادة القانون . وينبغي أن نعكف على معالجة أكبر مشاكل عصرنا ، وأود أن أشير هنا وعلى سبيل المثال الى اعتماد اتفاقية تلزم جميع الدول بحل المنازعات بالوسائل السلمية قبل أن يستفحل أمرها ، ومن ثم يصبح تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق مجرد وهم من الاوهام . وينبغي زيادة صلاحيات محكمة العدل الدولية بحيث يصبح تدخلها اجباريا في بعض الحالات .

ان اوروغواى التي أصدرت أول تصريح بموجب أحكام المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تناشد جميع الدول التي لم تمنح المحكمة بعد ولاية جبرية في جميع المنازعات التي تنطبق عليها المادة المذكورة أن تبذل قصاراها لفعل ذلك .

وبوسع مجلس الامن اتخاذ اجراءات وقائية يمكن أن تؤدي الى حلول مبكرة ، لا سيما في الحالات الأكثر خطورة . كما ينبغي دعم عمليات صيانة السلم وتعزيزها . ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للامين العام ولتطوير الصلاحيات التي يشتمل عليها منصبه والمنصوص عليها في أحكام الميثاق . وينبغي للجمعية العامة أن تعتمد مقررات محددة تعزز دور المنظمة بوجه عام والجمعية العامة بوجه خاص على أن تؤخذ في الاعتبار الاعمال التي تجرى في اللجان ذات الصلة وآراء الدول الاعضاء .

ويعدنا التقرير السنوي للامين العام ، كما في السنوات الماضية بتقييم موضوعي للخطوات التي يمكن الاضطلاع بها لزيادة فعالية المنظمة . ان الدول الكبرى ولا سيما الدول النووية عليها مسؤولية الاسهام بقدر كبير في اقرار السلم ونزع السلاح . الا أن جسامة القضية المطروحة التي هي قضية مبادئ

القانون الدولي والهيكل القانوني للمنظمة ، وفي المحك الاخير ، عدم قابلية السلم للتجزئة تعطي كلا من الدول الاعضاء حقا بل وتفرض عليها واجبا في أن تنشط في هذا المضمار .

ويجدد بنا أولا أن نؤكد من جديد صحة هدف نزع السلاح العام والكامل في ظل المراقبة الدولية . بيد أن هذا ينبغي ألا يكون مانعا من أن نحاول النهوض حيثما وكيفما أمكن بجميع الجهود الاخرى التي تبذل في هذا المجال .

ونحن نرى ضرورة اتخاذ التدابير التكميلية التالية . ففي الميدان النووي ينبغي التماس الدعم السياسي لوقف سباق التسلح وعكس مجراه . كما أن استهلال مفاوضات بين الدولتين العظميين وتوسيع نطاق حظر التجارب النووية ليشمل التجارب التي تجرى تحت الارض ، وانشاء مناطق خالية من السلاح النووي ومناطق سلم وتوسيع نطاقها ، والتفاوض بشأن صكوك تكفل عدم استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها ، وازفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار - كل هذه خطوات نعتبرها أساسية .

وفي ميدان الاسلحة التقليدية ، نرى من الضروري أيضا التوصل الى اتفاقات لوقف سباق التسلح ، وحظر انتاج واستخدام الاسلحة ذات القدرة التدميرية الهائلة ولا سيما الاسلحة الكيميائية .

كما أن التدابير السياسية والمؤسسية والقانونية اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ترتبط ارتباطا وثيقا بأى عملية لنزع السلاح وبالتدابير اللازمة لبناء الثقة . ان بوسع المجتمع الدولي بل عليه أن يستخدم نفوذه السياسي ويدعو بصوت واحد الى بذل جهود جديدة لكفالة السلم والتقدم عن طريق مفاوضات تستهدف على وجه التحديد تحقيق نزع السلاح في جميع المحافل .

ان الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨ والتي أيدتها تماما الوثيقة الختامية للدورة الثانية

ما زالت تشكل أساسا راسخا لبذل جهود جادة في هذا المجال . كما أن البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي تجرى المفاوضات بشأنه في الوقت الراهن يمكن أن يصبح الاطار الملائم لذلك ، فيكون تنويجا للأعمال المضطلع بها وبشيرا بنجاح الأعمال التي يتعين القيام بها على نحو دائب وبلا توان .

وعند النظر في الحالة الراهنة في مختلف أرجاء العالم ، يمكن أن نصاب بالاحباط بسهولة ، ولكن هذه الحالة تجعل التغلب على الازمة واجبا حتميا على منظمنا . ولهذا بعض السوابق .

ان الميثاق يشتمل على مجموعة من المبادئ تشكل معلما جديدا من معالم القانون الدولي . وقد أتاحت لنا احراز تقدم كبير في تنظيم مجالات هامة من الجهد الانساني . فلقد نهضت منظمنا بمشاريع واسعة النطاق لانهاء الاستعمار ، وفي هذا السياق استنبطت أحدث مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولتسد أصبحت المنظمة محفلا للحوار والمناقشة لم يسبق له مثيل وهو محفل يتسم بطابع عالمي فريد . فهي قد أصبحت محفلا تشارك فيه الدول صغيرة وكبيرة في السعي من أجل ايجاد الحلول السياسية للقضايا ، وهي بذلك تمثل عملية اضافة للطابع الديمقراطي على نحو لا رجعة فيه .

وفيما يتعلق بالتضاي الرئيسية التي تشغل المجتمع العالمي ، أصدرت الأمم المتحدة مقررات صحيحة الى حد كبير . وعلى المرء أن يعترف بذلك حتى وان كان يختلف مع هذه المقررات في بعض الحالات ، أو لا يرضى عن تنفيذها في حالات أخرى . واذا لم نحشد الارادة السياسية الضرورية لاجاد حلول عن طريق الحوار ، واذا عجزنا عن استعادة الشعور بالالتزام ازاء السلم العالمي وهو الشعور الذي أدى الى انشاء هذه المنظمة لن يبقى لنا الا المواجهة لحل منازعاتنا . وهذا بدوره يفضي الى التعصب والتطرف لدى أولئك الذين يدعون انهم قد استحوزوا على الحقيقة - حقيقتهم هم .

وبين أعضاء الامم المتحدة نجد قوة سياسية تربط بين الامم وتحت على السير قدما بالمفاوضات وتطالب باقرار السلم والامن وتدعو الى العدالة والانصاف .

ويسعدني هنا ان اعرب عن هذه الافكار عشية الذكرى الاربعين لتوقيع ميثاق الامم المتحدة ، وفي لحظة تتسم باهمية تاريخية خاصة لدى بلادى . وخلال عملية سياسية طويلة ومضنية واجهنا في اوروغواي الهجمات الارهابية بشعور بالتضحية والكرامة ، كما ذكرنا في الدورة الثامنة والثلاثين . ونحن الان مستعدون لاختتام هذه المرحلة باجراء انتخابات عامة في الشهر المقبل ، وهي انتخابات ستجرى على اساس الضمانات التقليدية العربية في بلادى .

واسمحوا لي هنا ان اعيد التاكيد على دعم اوروغواي للامم المتحدة ، وهو دعم راسخ بدأ منذ انشاء المنظمة حتى الآن . وهذا الموقف لا يستند الى اية مصلحة سياسية عابرة أو موقف حكومة بعينها ، ولكنه اقتناع عميق لدى شعبي ، وهو شعب على اهبة الاستعداد للاسهام في السلم في ظل القانون بحيث يعيش في وفاق مع جميع أمم العالم في جهد موحد يرمي الى التعاون والتنمية .

ولئن كنا لا نزال بعيدين عن تحقيق احلام ومثل مؤسسي هذه المنظمة ، فان الزمن قد اكد صحة هذه الاحلام والمثل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١